وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة عيّنة من المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إعداد الطالبتين:

- سارة بوريدان
- نادية عريس

إشراف الأستاذ:

نعمان محصول

لجنة المناقشة:

سميـر ساطي	جـــامعة جيـجـل	رئيسا
نعمان محصول	جـــامعة جيـجـل	مقررا
جمـال قـدام	جـــامعة جيـجـل	عضوا

السنة الجامعية:

2015-2014

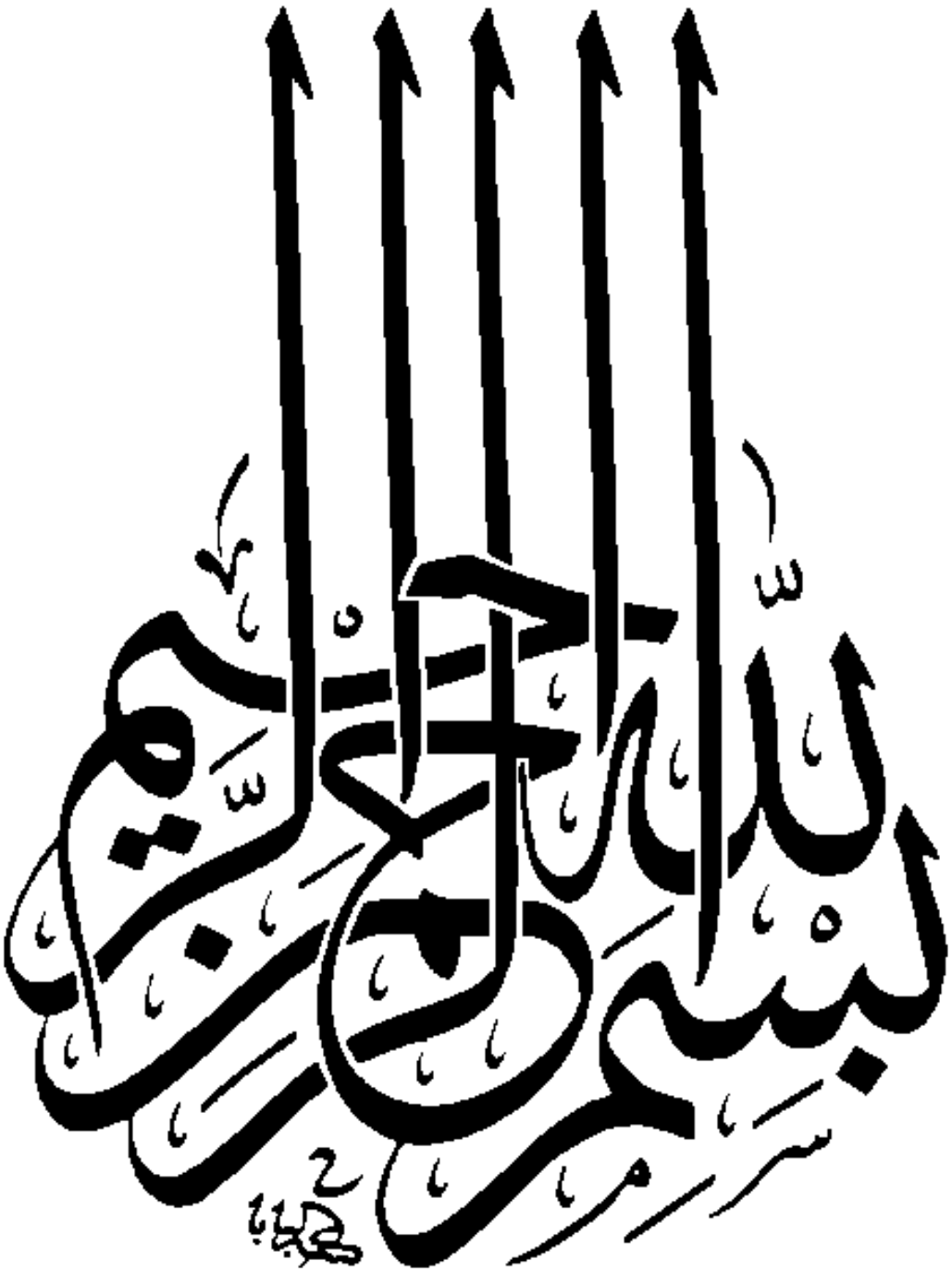
بسم الله الرحمن الرحيم

تشكر

بسم الله الذي هدانا وأنار لنا طريق العلم وصلى الله وسلم على خاتم النبيين.

وإمام المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل " محصول نعمان" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة ودعمه العلمي وتوجيهاته القيمة.

شكر ممزوج بالدعاء للأستاذ "عمران بوالريب" الذي مد يد العون لنا.

شكر وتقدير كذلك للأستاذ الفاضل "ديوبي جمال" على مساعدته لنا في انجاز هذه المذكرة.

شكر كذلك لأعضاء اللجنة المناقشة ولكل الأساتذة الذين كان لهم الفضل خلال مشوارنا الدراسي.

إهداء

بسم الله الواحد الأحد لا شريك له عليه نتوكل وبفضله نتعلم نحمده عزوجل لأنه وحده الوهاب وهبني القدرة والصحة على إنجاز هذا العمل المتواضع.

*إلى سيدي نور بصيرتي إلى من بلغ القرآن وتخلق به إلى من علمه ربه وعلم الإنسان "محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من أوصاني بها رسولي ... إلى الشمعة التي تحرق نفسها لتنير لنا دربنا... " أمي" حفظها الله

إلى مثلي وقدوتي في الحياة كلها... إلى من أفنيت عمري كله لرد جميله علي فلن أستطيع أن أوفيه حقه أبدا... " أبي" أطال الله في عمره.

إلى التي أينما وليت وجهي أجدها دائما دعما وسندا لي في أوقات اليسر والعسر ولها مكانة خاصة في قلبي أختي الحنونة "حنان" علي وإلى زوجها عبد الهادي.

إلى من نظراتها براءة وضحكاتها تفاؤل أختي "رانية"

إلى أخوايا "عصام" و"إسلام" حفظهما الله .

إلى حبيبة "حورية" وحبيبة "التراكي" أطال الله في عمرهما

إلى طاطا "راضية".

إلى صديقاتي الغاليات "لبنى"، "فاتي"، "وسام"، "صفية" دمتن لي نعم الأخوات.

إلى من كان سندي "سليم" أشكره على صبره الجميل علي.

إلى جميع أفراد عائلتي كبيرهم وصغيرهم .

الى جميع الزميلات والزملاء في الدفعة الأولى محاسبة وإدارة مالية

سـارة

إهداء

لمن أهدي ... كثرت الأسماء وكل الذين حولي يستحقون الثناء

بمن أبدا وقائمة ما لها إنتهاء ...

إلى أعز ما عندي إلى الذين قال فيهما عزوجل:

" وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

إلى التي أدين لها بكل نجاح من تبعث خطاي كظلي إلى رمز الحب ومنبع الحنان إلى التي أنارت أصابعها شموعا لي تكون موجهي ومرشدي إليك يا **أمي الغالية " مسعودة"** حفظك الله

إلى الذي رباني وعلمني ومنحني الثقة بالنفس إلى من كان سندي طيلة حياتي إليك **أبي الغالي "عبد الرحمن"** أطال الله عمرك.

إلى من أحاطوني بالسعادة وزرعوا في القوة وكانوا سندي في الحياة أخوتي **"أحمد" "سامي" "محمد لمين" "سيف الدين".**

إلى أختي الغالية والعزيزة على قلبي والوحيدة **"نوال"** إبنها الذي أحبه كثيرا **"لؤي"** وإلى زوجة أخي الأكبر **"نسيمة"**.

إلى خالتي **"زبيدة"** وبناتها: **"هدى، كريمة، رانية"** وإبنة خالي **"شيماء"** وكذلك **"جيهان"** إبنة عمتي **"كريمة"** وإلى زوجة إبن عمي **"مسيكة"** وإبنيها **"أيوب"** و**"داوود".**

إلى من جمعني بهم القدر يوما لكن يعز علي فراقهن أحلى صديقات:

"سعاد، خديجة، سارة، نظيرة، إلهام، فوزية، لمياء".

وفي الأخير أهدي عملي هذا إلى أعز ما في قلبي

أخيرا أقول: أمنيتي أكبر من جهدي ... وجهدي

أكبر من موهبتي...وموهبتي سجينة

طبعي ولكني أقاوم.

نادية

المحتويات

المحتويـــــــات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ-ب-ج-د
الفصـــــــل الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل للإفصاح المحاسبي	3
المطلب الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي	3
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته	6
المطلب الثالث: طرق الإفصاح المحاسبي ومتطلباته	9
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي ومعيقاته	13
المبحث الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي	15
المطلب الأول: أسباب ومراحل صدور النظام المحاسبي المالي	15
المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي	17
المطلب الثالث: قواعد التسجيل المحاسبي ومدونة الحسابات	22
المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي	25
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية	25
المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية	28
المطلب الثالث: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	30
خلاصـــــة	45
الفصـــل الثاني: أثـــــر الإفصـــاح المحـــاسبـــــي على اتـخـاذ القـــرارات	
تمهيد	47
المبحث الأول: أساسيات حول عملية اتخاذ القرارات	48
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات	48
المطلب الثاني: متطلبات عملية اتخاذ القرارات	51
المطلب الثالث: تصنيفات عملية اتخاذ القرارات	54

المطلب الرابع: خطوات عملية اتخاذ القرارات	57
المبحث الثاني: القرارات المالية	59
المطلب الأول: قرارات الاستثمار	60
المطلب الثاني: قرارات التمويل	64
المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح	67
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية	68
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبة	68
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة في القوائم المالية	69
المبحث الرابع: أثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها على اتخاذ القرارات	72
المطلب الأول: تقييم المركز المالي و الأداء	72
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التوازنات المالية للمؤسسة	74
المطلب الثالث: مؤشرات قياس مردودية المؤسسة	78
خلاصة	81
الفصـــــل الثـــالث: واقع الافصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل وأثره على اتخاد القـــــرارات	
تمهيد	83
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	84
المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداة الدراسة	84
المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية	85
المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	93
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	93
المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف–سمرنوف "sample k–s")	98
المطلب الثالث: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة	98
المطلب الرابع: أثر السمات الشخصية لعينة الدراسة	114
خلاصة	117

خاتمة	118
قائمة المراجع	
قائمة الأشكال و الجداول	
الملاحق	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

أ) قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع الإفصاح المحاسبي	8
(1-2)	مستخدمي القوائم المالية	30
(1-3)	أنشطة قائمة التدفقات النقدية	40
(2-1)	مستويات عملية اتخاذ القرارات	53
(2-2)	دور القوائم المالية	75
(3-1)	نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات الجنس	93
(3-2)	نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	94
(3-3)	نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	95
(3-4)	نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	96
(3-5)	نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	97

ب) قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	طرق الإفصاح المحاسبي	11
(1-2)	عناصر الميزانية-أصول	31
(1-3)	عناصر الميزانية – خصوم	32
(1-4)	النموذجي لحساب النتائج- حسب الطبيعة	33
(1-5)	النموذجي لحساب النتائج – حسب الوظائف –	36
(1-6)	قائمة التدفقات النقدية – الطريقة المباشرة –	38
(1-7)	قائمة التدفقات النقدية – الطريقة غير المباشرة	39
(1-8)	جدول تغيرات الأموال الخاصة	41
(1-9)	تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية	43
(1-10)	جدول الاهتلاكات	43
(1-11)	جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية	43
(1-12)	جدول المؤونات	44
(1-13)	نموذج استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	44
(2-1)	الميزانية المالية المختصرة	
(3-1)	الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة	84
(3-2)	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي	85
(3-3)	جدول التوزيع لسلم ليكارت	86
(3-4)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول	88
(3-5)	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول	89
(3-6)	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني	90
(3-7)	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث	90
(3-8)	معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الثاني والمعدل الكلي لفقرات المحور الثاني	91
(3-9)	معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبان	91

(3-10)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة	92
(3-11)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	93
(3-12)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	94
(3-13)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	95
(3-14)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية	96
(3-15)	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	97
(3-16)	إختبار التوزيع الطبيعي	98
(3-17)	تحليل فقرات المحور الأول (مدى توفر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية)	99
(3-18)	تحليل فقرات الفرع الأول من المحور الثاني (قرار الإستثمار)	103
(3-19)	تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الثاني (قرار االتمويل)	105
(3-20)	تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الثاني (قرار توزيع الأرباح)	106
(3-21)	نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى	108
(3-22)	نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثانية	109
(3-23)	نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	109
(3-24)	نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	110
(3-25)	نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	111
(3-26)	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة (ks)	112
(3-27)	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة	112
(3-28)	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية	113
(3-29)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الجنس	114
(3-30)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة	115
(3-31)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي	115
(3-32)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة	116
(3-33)	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر	116

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى إلى انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وامتداد نشاطها ليغطي العديد من دول العالم وازدادت حدة المنافسة بين الدول لجلب الاستثمارات الدولية، وقد نجم عن ذلك ظهور بعض القضايا المحاسبية كانعكاس للتطور الاقتصادي الأمر الذي استدعى بمجلس معايير المحاسبة الدولية الى اصدار المعايير المحاسبية (IFRS /IAS) والتي تكون مقبولة في جميع الدول، وهذا قصد توحيد المفاهيم المحاسبية وتوحيد لغة المحاسبة والتي تعتبر أحد فروع الاقتصاد التطبيقي الدي يسعى إلى عرض المعلومات المحاسبية بغاية الشفافية والوضوح لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ونتيجة لتزايد استخدام المعلومات في مختلف المجالات الاقتصادية أصبح الإفصاح المحاسبي يستخدم في المحاسبة لإظهار وتقديم المعلومات بالمميزات اللازمة والضرورية عن المؤسسة، حيث يعد الإفصاح المحاسبي إطارا واسعا وشاملا لدرجة يعتقد البعض أنه يتضمن كل مجالات التقارير المالية بحيث يؤدي هذا الإفصاح إلى إشباع حاجات المستخدمين على مستوى الوحدة الاقتصادية، وكذلك على مستوى الاقتصاد بشكل عام وعلى هذا الأساس ولأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات ظهرت مطالب تنادي بمزيد من الإفصاح والشفافية عن معلومات أخرى.

إن هذه المعلومات تمثل القوائم المالية وبنودها حيث تعتبر القوائم المالية وسيلة لمخرجات النظام المحاسبي في المؤسسة، ويجب إعداد هذه القوائم وفق أسس تتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي العام في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تضليل في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي على القرارات المتخذة من طرف أصحابها وعلى هذا الأساس يجب أن تكون المعلومات المراد الإفصاح ذات جودة.

وتماشيا مع وتيرة التغيرات و التحولات التي شهدها العالم في مجال الحاسبة قامت الجزائر بإصدار النظام المحاسبي المالي وتطبيقه لتواكب بذلك معايير الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية، قصد توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف مؤسساتها، والتي لا بد أن تتميز بالمصداقية والتعبير الصادق والدقيق عن الوضعية المالية لمختلف المؤسسات سعيا لاتخاذ قرارات مالية صحيحة، هذه القرارات تعد من المواضيع التي تحتل حيزا مهما من اهتمامات منظري الفكر المالي وهذا نظرا لما لها من أهمية استراتيجية والتي على أساسها تتحدد مختلف القرارات الوظيفية الأخرى.

على هذا الأساس فإن القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل لأن عملية إعداد وعرض القوائم المالية أصبح ضرورة حتمية بهدف تلبية رغبات مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم.

1- اشكالية البحث:

والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ؟

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي، وفيما تتمثل الجوانب الأساسية للنظام المحاسبي المالي ؟
- كيف يتم الإفصاح المحاسبي في ظل متطلبات النظام المحاسبي المالي ؟
- ما هو أثر الإفصاح المحاسبي على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ؟
- ما مدى توفر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل ؟
- ما مدى رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل ؟

2- الفرضيات:

وللإجابة عن الإشكالية السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تتوفر القوائم المالية المعدة في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل على الإفصاح المحاسبي؛
- تتميز القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل بالرشادة؛
- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للإفصاح المحاسبي على القرارات المالية المتخذة في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل.

3- أسباب اختيار الموضوع: تتمثل في:

- علاقة موضوع الدراسة بتخصص محاسبة وإدارة مالية؛
- يعتبر الإفصاح المحاسبي ضمن المواضيع الحديثة في الدراسات المحاسبية؛
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا نتيجة ندرة الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح المحاسبي وأثره على اتخاذ القرارات؛

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.

4- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية القيام بهذه الدراسة في:

- إبراز دور الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في عكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات؛
- ابراز دور المعلومات المحاسبية الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة.

5- أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في:

- الإحاطة بالجوانب الأساسية للإفصاح المحاسبي؛
- التعرف على نوعية ومقدار المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي؛
- إبراز واقع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

6- منهج الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وهو الأنسب لموضوع يبحث في تحليل العلاقة الموجودة بين الإفصاح المحاسبي واتخاذ القرارات، أما في الجانب التطبيقي فيتم استخدام منهج دراسة حالة وذلك بالاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) ومن ثم استخلاص النتائج.

7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

❖ **الحدود المكانية:** لقد تم تحديد هذه الدراسة مكانيا في بعض المؤسسات الاقتصادية الناشطة على مستوى ولاية جيجل.

❖ **الحدود الزمانية:** لقد تم تحديد المجال الزمني لإجراء دراستنا ضمن المجال الزمني الممتد من شهر أفريل إلى غاية شهر ماي سنة 2015.

8- تقسيمات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول:

تناول الفصل الأول الإطار النظري للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي من خلال ثلاث مباحث، سيتم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول الإفصاح المحاسبي، أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى تقديم النظام المحاسبي المالي، وفي المبحث الثالث سيتم التطرق إلى الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

أما الفصل الثاني فتناول الإفصاح المحاسبي وأثره على اتخاذ القرارات من خلال أربع مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول عملية اتخاذ القرارات المالية، وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى القرارات المالية، أما المبحث الثالث فسيتم التطرق إلى الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية والمبحث الرابع سنتطرق إلى اثر المعلومات المفصح عنها على اتخاذ القرارات.

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة تطبيقية ستتضمن عرضا مفصلا لمنهجية الدراسة الميدانية، وتحليلا للبيانات المتحصل عليها بالإضافة إلى اختبار مدى صحة الفرضيات واستخلاص النتائج.

9-صعوبات الدراسة:

في بداية دراسة الموضوع كانت لنا الرغبة أن تكون الدراسة دراسة تطبيقية بالشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء قصد الوقوف على الإفصاح المحاسبي في هذه الشركة ومدى موافقته مع متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي، وكذلك إبراز أثر الإفصاح المحاسبي بالشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء على اتخاذ القرارات، لكن واجهتنا صعوبات في الحصول على المعلومات التي يمكن استعمالها في اجراء الدراسة التطبيقية ما حال دون التمكن من إجراء هذه الدراسة وأدى بنا إلى تغيير الدراسة التطبيقية والتوجه إلى الاستبيان.

الفصـــــــــل الأول

الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

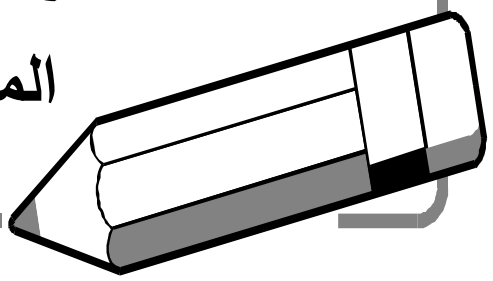

تمهيد:

يعتبر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي أداة رئيسية وهامة في مجال المحاسبة وضروري لجميع الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية المنشورة في صلب القوائم المالية وعن طريق الإيضاحات المتممة لها. كما أن الإفصاح المحاسبي هدفه الأساسي هو توفير المعلومات الملائمة والمفيدة لجميع الأطراف الذين لديهم علاقة بالمؤسسة قصد مساعدتهم على اتخاذ قرارات رشيدة.

المبحث الأول: مدخل للإفصاح المحاسبي

تتحقق الغاية من المحاسبة عن طريق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين، على شكل قوائم مالية تختلف باختلاف الأهداف المنشودة، علما أن الإفصاح المحاسبي يهتم بتوفير المعلومات الملائمة والمفيدة لهؤلاء الأطراف وذلك من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل عموميات حول الإفصاح المحاسبي ثم التعرف على أنواعه ومقوماته لنصل إلى طرق الإفصاح ومتطلباته وأخيرا إلى أهم العوامل المؤثرة فيه ومعيقاته.

المطلب الأول: عموميات حول الإفصاح المحاسبي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من تطور الإفصاح المحاسبي ومفهوم الإفصاح المحاسبي.

1- تطور الإفصاح المحاسبي:

تعود الجذور التاريخية للإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837م حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح والتي أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل 06 أشهر، بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال الإهتلاكات وتقييم الموجودات.[1]

وقد كانت المؤسسات تمتنع عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه، لكن بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929م-1933م) سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية إلى البحث عن مبادئ محاسبة مقبولة خاصة بما يتعلق بالإفصاح المحاسبي.

وقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (1933م) على ضرورة إلتزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي، وضرورة التزامها بمبدأين هما مبدأ الإفصاح الكامل ومبدأ الثبات في إتباع النسق أما فيما يخص لجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (1934م) فقد قامت بإصدار تعليمات للمؤسسات المتعاملة في البورصة بضرورة مراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم.

---

[1] ناصر دادي عدون، **دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، متوفرة على: www.kanatakji.com/fiqh/files/manage/917.doc ، 27/02/2015 ،00: 14، ص 10.

في عام 1974م اتسع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات لم يكن يفصح عنها من قبل، وتحول التركيز إلى حماية مصالح الفئات المستخدمة للمعلومات.

أما من الناحية العلمية فبداية الإفصاح المحاسبي كان مع بداية انفصال الملكية عن الإدارة (1976م) وارتبط تطوره بشكل وثيق بتطور نظم المحاسبة.

في عام 1987م أضيفت إلى قائمة الدخل وقائمة المركز المالي قائمتان جديدتان هما قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.[1]

إن المتتبع للإفصاح المحاسبي خلال السنوات الأخيرة يلاحظ أن هناك تحسنا متزايدا للإفصاح في العديد من الاتجاهات:

- التوسع في كمية ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها؛
- التوسع في توثيق المعلومات التي تم الإفصاح عنها؛
- التوسع في توفير القابلية للقراءة والفهم للمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، سواءا بإضافة إيضاحات أو معلومات أخرى مرافقة لها؛
- التوسع في طرق وآلية عرض المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، سواءا بعرضها في الصحف أو المجلات المتخصصة أو مواقع البورصات والمؤسسات على الانترنت.

2- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية وذلك نتيجة اختلاف الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات حيث يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات والمستثمرين والمساهمين والمستخدمين لهذه القوائم، وسنحاول الإحاطة أكثر بتعريف الإفصاح المحاسبي وأهدافه.

2-1- تعريف الإفصاح المحاسبي:

سوف نحاول إلقاء الضوء على عدة تعاريف من اجل الوصول إلى جوهر الإفصاح المحاسبي "هو عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل

[1] بالعيد محمد كامل، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011، ص ص (11، 12).

المؤسسة أو خارجها بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها والوقت الذي يتم فيه الإفصاح وبأي وسيلة "[1].

"تقديم المعلومات والبيانات للمستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم، وهذا قصد مساعدتهم على اتخاذ القرارات"[2].

"إتباع سياسة الوضوح الكامل، وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهمة بالمؤسسة ".

"عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما تجعل القوائم غير مضللة وملائمة لمستخدميها والذين ليس لهم سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات المؤسسة "[3].

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات بشكل صحيح، ملائم، دون تضليل وفي الوقت المناسب للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات سواء كانت هذه المعلومات كمية أو وصفية.

ويمكن تحديد خصائص الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية:[4]

- يمثل الإفصاح تقديم لبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما تكون مصدرها الأساسي نظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية؛
- إن درجة الدقة والموضوعية تختلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات؛
- تعتبر المعلومات غير الكمية صعبة التقييم والقياس؛
- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل الموارد البشرية والمحاسبية والاجتماعية.

---

[1] المرجع السابق، ص10.

[2] صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06/ 2013/05.

[3] مراد محصول، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014، ص 54.

[4] صديقي مسعود، صديقي فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

2-2- أهداف الإفصاح المحاسبي:

يتمثل الهدف العام للإفصاح المحاسبي في التعبير بوضوح من خلال القوائم المالية وبشكل عادل عن الوضع المالي لأداء المؤسسة والتغيرات في الحالة المالية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التطبيق المتكامل للمعايير المحاسبية الدولية والتقارير المالية وتوفر الخصائص النوعية في المعلومات.[1]

ويوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي:[2]

أ- الإتجاه التقليدي للإفصاح المحاسبي:

وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية، فيبقي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكيد، وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر.

ب- الإتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح المحاسبي:

يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قرارات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته

يمكن أن ينقسم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أشكال حسب مكان عرض المعلومات أو نوع المعلومة أو الدافع وراء الإفصاح، كما يرتكز هذا الإفصاح على عدة مقومات أساسية.

1- أنواع الإفصاح المحاسبي: يمكن الإشارة إلى أنوع الإفصاح من خلال ما يلي:[3]

---

[1] محمد السيد ناغي، **نظرية المحاسبة**، المكتبة العصرية، مصر، 2001، ص 347.

[2] عبد المنعم عطا الغلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في شركات المساهمة العامة في قطاع غزة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،2009، ص 45.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص (33- 35).

1-1- الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك المعلومات.

1-2- الإفصاح الكافي: يشتمل على تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، غير أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

1-3- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

1-4- الإفصاح العادل: ينطوي هذا الإفصاح على هدف أخلاقي بتطبيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية، إذ يجب تقديم كل القوائم المالية لكل مستخدميها بالحجم الكافي وبالمعلومات المتساوية.

1-5-الإفصاح الوقائي: يهدف ذلك النوع إلى حماية المستثمر العام الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية، عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستثمر العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل.

1-6-الإفصاح التثقيفي: يعني الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرار مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، وهذا النوع من الإفصاح شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية مما يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.

الشكل (1-1): أنواع الإفصاح المحاسبي

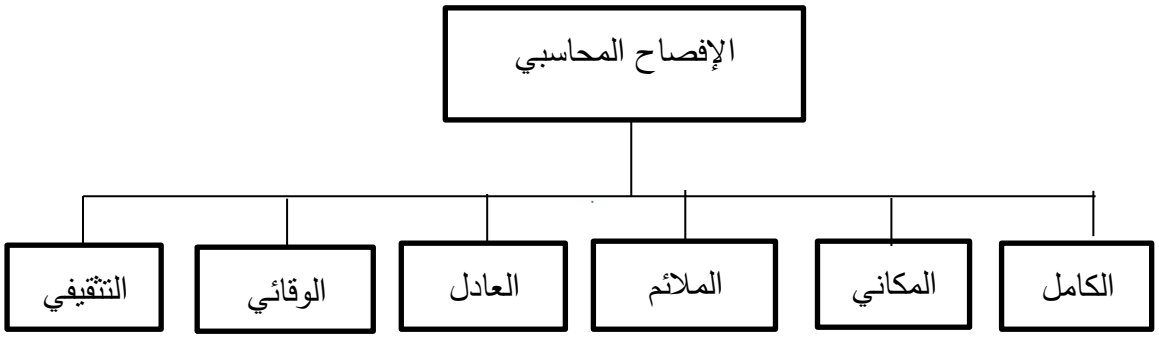

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2-مقومات الإفصاح المحاسبي:

يمكن إجمال مقومات الإفصاح المحاسبي التي تجعل معلوماته ذات ثقة وفائدة سواءا داخل المؤسسة أو خارجها فيما يلي:[1]

2-1-تحديد مستخدم المعلومة المحاسبية:

إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات، ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم، وهذين النموذجين من الصعب تحقيقهما فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض أنه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتوليه العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.

2-2-تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه القدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات، وعلى الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، إلا أن هناك احتياجات مشتركة

[1] سيد عطاء الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص (163- 164).

لهؤلاء المستخدمين، فالبيانات المالية التي تفي احتياجات المستثمرين الذين يتحملون المخاطر سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

2-3- تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفقا لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي، ومن هنا يتوجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلا من التركيز على الجانب الكمي.

2-4- تحديد أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:

يتطلب الإفصاح عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق سهلة حيث يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

المطلب الثالث: طرق الإفصاح المحاسبي ومتطلباته

توجد العديد من الطرق والمتطلبات التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب من خلال التطرق إلى طرق الإفصاح المحاسبي ومتطلباته.

1- طرق الإفصاح المحاسبي:

توجد العديد من طرق الإفصاح التي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح، وتتمثل هذه الطرق في: [1]

1-1- الإفصاح من خلال القوائم المالية:

حيث يتم إظهار المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم، وأغلب الإفصاحات المقدمة في القوائم هي عبارة عن معلومات يمكن قياسها بدرجة عالية من الدقة والثقة.

---

[1] مجدي أحمد الجعبري، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة**، الدنمارك، ص8، متوفرة على الموقع: www.ao-academy.org، 2015/03/03، 15:00، ص 10 .

1-2- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها:

مما لاشك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفضيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية، حيث أن استعمال مصطلحات واضحة تساعد على الوصف الصحيح لبنود القوائم من أجل تسهيل الفهم وتقليل الغموض في المعلومات، كما أن الاختصار في بعض البنود له أهمية بالغة في تحديد المعنى بدقة وتجنب التضليل.

1-3- المعلومات بين الأقواس:

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها دون تطويل.

1-4- الملاحظات والهوامش:

توفر معلومات قد يصعب توفرها في صلب القوائم المالية إلا أنه يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية.

1-5- الملاحق:

يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية ومن بين هذه القوائم نجد:

- قائمة الأصول الثابتة وطرق الإهتلاك.
- قائمة المخزون السلعي.

1-6- تقرير مجلس الإدارة: يعتبر متمما للقوائم المالية والذي عادة ما يضم بعض الأحداث أو المتغيرات التي أثرت على نشاط المؤسسة والتوقعات المستقبلية والخطط الخاصة بالنمو، والسياسات التمويلية والاستثمارية المتوقع أن تتبعها المؤسسة مستقبلا.

1-7-تقرير المراجع الخارجي:

يعتبر طريقة إفصاح ثانوية وليست طريقة رئيسية، حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي ذكرها في التقرير النهائي.

ويمكن تلخيص هذه الطرق في الجدول التالي:

الجدول (1-1) : طرق الإفصاح المحاسبي

طرق الإفصاح المحاسبي	الأهمية النسبية
القوائم المالية	- تعتبر القوائم المالية العمود الفقري للإفصاح، ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
المعلومات بين الأقواس	- إيضاح بعض البنود في القوائم المالية.
الملاحظات والهوامش	- تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو الملاحق المكملة لها.
الملاحق	- تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية، تشتمل على البيانات المالية غير الواردة في القوائم المالية.
تقرير رئيس مجلس الإدارة	- يتضمن كل المعلومات غير المالية، التي قد تؤثر على المؤسسة مستقبلا وتفيد في التنبؤات.
تقرير المراجع الخارجي	- يزيد من ثقة المستفيدين من المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2- متطلبات الإفصاح المحاسبي: وتتمثل فيما يلي:[1]

2-1- السياسات المحاسبية:

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة لأخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، حيث يعتبر استخدام هذه السياسات من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية

[1] حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية (أسس الإعداد والتحليل)**، جامعة عين الشمس، مصر، 2000، ص ص (54، 55).

المقبولة يمكن الرجوع إليها ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عنه قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

2-2- الأطراف والصفقات الهامة:

يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المؤسسة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة والأطراف الخارجية.

2-3- الأحداث اللاحقة:

تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة بشهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار نشر القوائم بالفترة اللاحقة.

2-4- الشكوك حول استمرار المؤسسة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المؤسسة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لانهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بعدم استمرارية المشروع عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم.

2-5- الالتزامات المحتملة:

وتتمثل عادة بالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص بحدوثها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي ومعيقاته

إن الإفصاح عن المعلومات عملية ليست عشوائية بل توجد مجموعة من المحددات التي تؤثر على عملية الإفصاح، إضافة لوجود بعض المعيقات التي تحول دون إفصاح جيد عن هذه المعلومات.

1- العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي :

يتأثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بمحددات أساسية هي:[1]

1-1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

إن تحديد الإدارة للمستخدمين الأساسيين للمعلومات يساعدها في تحديد طبيعة احتياجاتهم لتلك المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما أن تصنيف المستخدمين إلى رئيسين وثانويين يختلف من بلد لأخر حسب الظروف الاقتصادية والسياسية.

1-2- الجهات المسؤولة عن وضع المعايير:

إن اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف، جعل المنظمات والهيئات المحاسبية المحلية للدول تضع معايير تتكيف أكثر مع تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبة.

1-3- المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المنظمات بدرجة متفاوتة على الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات:

- **الجمعية الاقتصادية الأوربية:**

هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الأوروبي، تعمل على إصدار مجموعة من التوجهات المتعلقة بالإفصاح من حيث المحتوى والأهداف وشكل الاجتماعات الإعلانية وكذا الإفصاح القطاعي.

- **منظمة الأمم المتحدة:**

يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبة الدولية.

---

[1] الدون هندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 2008، ص ص (586-591).

❖ **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

تضم الدول الأوروبية بالإضافة إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، أستراليا ونيوزيلاندا ويكمن اهتمام هذه المنظمة في تحديد الحد الأدنى للإفصاح.

❖ **مجلس معايير المحاسبة الدولية:**

يعد أكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي، وذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات وتسهيل عمليات المقارنة وتطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات، حيث أصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالإفصاح.

2- معيقات الإفصاح المحاسبي:

يتم الوصول إلى مستوى أمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى العامة في نشر مثل هذه المعلومات، وهناك العديد من المعيقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل: [1]

- تنافس المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، الأمر الذي يضر بمصلحتها؛
- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد من التكاليف المترتبة على المؤسسة؛
- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي المعلومات المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها؛
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة، بتكلفة أعلى من قيام المؤسسة بنشرها في التقارير الدورية؛
- عدم إلمام المؤسسة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي المعلومات.

[1] حسين علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

المبحث الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد أول خطوة في مجال ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، وقد جاء ليحل محل النموذج المحاسبي الوطني من أجل تغطية أوجه القصور التي ميزته وتكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات وقواعد عملها والطرق المحاسبية المعتمدة وإضافة قوائم مالية لم تكن موجودة.

المطلب الأول: أسباب ومراحل صدور النظام المحاسبي المالي

إن قصور المخطط المحاسبي الوطني من خلال تطبيقه أدى إلى ظهور عدة نقائص وثغرات مختلفة مما استدعى على ضرورة إدخال تعديلات جوهرية عليه وتكييفه مع المعايير المحاسبة الدولية.

1- أسباب اللجوء إلى النظام المحاسبي المالي:

يمكن تقسيم هذه الأسباب كما يلي:

1-1- **أسباب خارجية:** وتتمثل في :[1]

- ظهور العولمة وهيمنة الفكر الرأسمالي على الفكر الاقتصادي؛

- الاستجابة لمعايير المحاسبة الدولية التي تنادي بالتوحيد والتقارب على مستوى القوائم المالية؛

- إن تطور المؤسسات يتطلب احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛

- إن التفتح الاقتصادي يستلزم استعمال معلومات صحيحة وموحدة ومعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

[1] تاموم حورية، **إعداد وعرض عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص ص (15، 16).

1-2- أسباب داخلية: وتتمحور في قصور المخطط المحاسبي الوطني والتي نذكر من بينها: [1]

- قصور المخطط المحاسبي الوطني في الاستجابة لمتطلبات المهنيين والمستثمرين ولا يتماشى مع التوجه الاقتصادي للبلاد؛

- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني لاحتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر.

2- مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي:

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 انطلقت ورشة الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، ولقد أوكلت هذه العملية إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية لوضع نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة وطموحات المتعاملين الاقتصاديين وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع مقارنته بالمعايير المحاسبية الدولية.

المرحلة الثانية: دراسة مشروع استحداث مخطط محاسبي جديد.

المرحلة الثالثة: إقرار وضع نظام محاسبي جديد.

في نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاثة خيارات تطوير ممكنة كما يلي:[2]

- الخيار الأول: الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني والاقتصادي في الجزائر، والذي بقي ثابتا منذ صدور قانون توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية سنة 1988م.

- الخيار الثاني: يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبين مختلفين ويعطيان نظاما معقدا، وبالتالي يمكن أن يكون مصدرا للتناقص والاختلاف.

---

[1] مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 13 و2011/12/14.

[2] لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، دار متيجة للطباعة و النشر، الجزائر، 2011، ص ص (10، 11).

– الخيار الثالث: يتضمن هذا الخيار إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطار تصوري محاسبي، واعتماد مبادئ وقواعد باعتبار المعايير الدولية المحاسبة.

لقد اعتمد الخيار الأخير من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001، بحيث تم اختيار طبيعة المحاسبة المرجعية للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي

لقد اعتمدت الجزائر نموذج تكون فيه الدولة هي المشرف على منهجية المعايير المحاسبية، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي، ولقد جاء النظام المحاسبي المالي بمجموعة من النصوص القانونية تنوعت بين قوانين، مراسيم تنفيذية، قرارات وتعليمات والمتمثلة في:

– القانون رقم 07–10 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 م والمتضمن النظام المحاسبي المالي.[1]

– المرسوم التنفيذي رقم 08–156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى1429هـ الموافق ل 26 ماي 2008م والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07–11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007م والمتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث تناول الكشوف المالية وركز على خصائص المعلومات الواردة إضافة إلى بعض المبادئ المحاسبية.[2]

– القرار رقم 71 المؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق لـ 26 جويلية 2008، والمتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.(3)

– التعليمة الوزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009م والمتضمنة التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي 2010.[4]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007م، ص 03.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 20 جمادى الأولى 1489 هـ الموافق ل 26 ماي 2008، ص 11.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009، ص 03.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، تعليمة رقم 02، مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 م تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.

لقد تم تكييف النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باعتبارها مرجعية تفرض نفسها على المحاسبة في مختلف الدول.

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي:

عرفه القانون رقم 07-11 في المادة 03 منه، وقد سمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية وهذا كما يلي: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

إن تعريف المحاسبة المالية لم يعد مقتصرا على الجانب الشكلي للممارسة بل تعداه لتوصيل المعلومات للمستخدمين من أجل اتخاذ القرارات الملائمة، وهو ما يتماشى مع التطور الذي عرفته المحاسبة وهي مرحلة المحاسبة نظام للمعلومات.

إن النظام المحاسبي المالي يطبق إجباريا على: [2]

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

2- الإطار التصوري:

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

إن الإطار التصويري للمحاسبة المالية يعرف: [3]

- المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية؛

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[2] المرجع السابق، ص 3.

[3] المرجع السابق، ص 3.

– الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية؛

– يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة، ويسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

2-1- الفروض المحاسبة: تم التأكيد على فرضيتين هما:[1]

- محاسبة الالتزام:

تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير آخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، وتسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.

- استمرارية الاستغلال:

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطاتها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب، وإذا لم يتم إعداد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبنية ومبررة ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

2-2- المبادئ المحاسبية:

تبنى النظام المحاسبي المالي مختلف المبادئ المحاسبة المتعارف عليها وهي:[2]

❖ مبدأ الدورة المحاسبية:

تقوم المحاسبة على أساس دورة مالية متكونة من 12 شهرا، إلا أنه توجد حالات استثنائية تكون فيها الدورة المحاسبة أقل أو أكثر من 12 شهرا.

---

[1] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 52.

[2] سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، يومي 13 و14/01/ 2013، ص ص (5،6).

❖ **استقلالية الفترات:**

النتيجة المحققة في كل فترة مستقلة عن التي تسبقها والتي تليها، ومن أجل تحديدها يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

❖ **مبدأ استقلالية الذمة المالية:**

يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها.

❖ **قاعدة الوحدة النقدية:**

لا بد من توحيد القياس عند تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة، ولقد فرض النظام المحاسبي المالي ضرورة مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية (الدينار الجزائري).

❖ **مبدأ الأهمية النسبية:**

تكون المعلومة ذات أهمية إذا كان غيابها في القوائم المالية يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

❖ **مبدأ الحيطة والحذر:**

يؤدي هذا المبدأ إلى تقدير معقول للواقع في ظروف الشك قصد تفادي خطر التحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

❖ **مبدأ استمرارية الطرق:**

إن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة خلال الفترات المتعاقبة، ذلك أن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

❖ **مبدأ التكلفة التاريخية:**

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول، الخصوم، المنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية.

❖ **مبدأ عدم المساس بالميزانية الاقتصادية:**

يجب أن تكون الميزانية الاقتصادية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

❖ **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:**

من الضروري تسجيل وإظهار العمليات والأحداث الاقتصادية حسب حقيقتها الاقتصادية، وليس حسب شكلها القانوني.

❖ **مبدأ عدم المقاصة:**

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

❖ **مبدأ الصورة العادلة:**

يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبا هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.

❖ **مبدأ القيد المزدوج:**

تحرير التسجيلات المحاسبة حسب المبدأ المسمى القيد المزدوج، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين أحدهما مدين والأخر دائن.

بالإضافة إلى المبادئ السابقة والتي ذكرت بشكل صريح في النظام المحاسبي المالي هناك بعض المبادئ التي تناولها النظام المحاسبي المالي في إطار ما يعرف بالخصائص النوعية للمعلومات، والتي سيتم التطرق إليها في الفصل الثاني.

3- تنظيم المحاسبة:

أشار النظام المحاسبي المالي بوضوح إلى جملة من التعليمات التي يتعين الأخذ بها لتنظيم المحاسبة، ومن أهمها ما يلي: [1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، مرجع سبق ذكره، ص ص(4،5).

– تحدد المؤسسة تحت مسؤوليتها الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء؛

– يجب القيام بعملية جرد لأصول وخصوم المؤسسة مرة في السنة على الأقل؛

– يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، وكذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها؛

– كل تسجيل محاسبي يجب تدعيمه بوثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛

– يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية، المستندات والوثائق المبررة لمدة عشرة سنوات؛

– يتم مسك المحاسبة إما يدويا عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

المطلب الثالث: قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي ومدونة الحسابات

سنتناول في هذا المطلب مختلف قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي ومدونة الحسابات.

1- قواعد التسجيل المحاسبي: تتلخص هذه القواعد فيما يلي:[1]

1-1- قواعد خاصة بتسجيل الأصول:

– يسجل الأصل في الميزانية إذا كان من الممكن أن يعود على المؤسسة بمزايا اقتصادية مستقبلية؛

– تسجل الأصول الثابتة محاسبيا بالقيمة السنوية إليها مباشرة والتي تتمثل في تكاليف الشراء، تكلفة وضع المشتريات في أماكنها، الرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، وتضاف تكلفة التفكيك أو تجديد الموقع إذا كان يشكل التزاما للمؤسسة؛

– تسجل الأصول المالية عند دخولها المؤسسة بتكلفتها والتي تتمثل في القيمة العادلة مضافا إليها مصاريف السمسرة والرسوم غير القابلة للاسترجاع ومصاريف البنك، غير أنه لا يضاف إليها أرباح الأسهم أو الفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة عند الشراء.

[1] ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2009، ص ص (4-6).

1-2- قواعد خاصة بتسجيل الخصوم:

- يسجل الخصم في الميزانية إذا كان هذا الخصم ينتج عنه مزايا اقتصادية مستقبلية للمؤسسة وإذا كان مبلغ هذا التسديد يمكن تقييمه بصفة موثوق فيها؛

- تسجل مؤونات للأعباء والمخاطر عندما يكون للمؤسسة التزام حالي ناتج عن حدث ماضي يمكن تقدير مبلغه بصفة موثوق فيها، وكذلك احتمال خروج موارد لتسديد هذا الالتزام.

1-3- قواعد خاصة بتسجيل الإيرادات:

- يسجل الإيراد عندما تحدث زيادة في المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بزيادة في الأصول أو نقص في الخصوم وبمكن تقييمه بصفة موثوق فيها.

- تسجل الإعانات المالية المخصصة لتغطية التكاليف والإعانات المالية المتعلقة بالأصول القابلة للإهتلاك كإيرادات.

1-3- قواعد خاصة بتسجيل الأعباء:

- يسجل العبء عندما يحدث نقصان في المزايا الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بنقص في الأصول أو زيادة في الخصوم.

إن غياب التسجيل المحاسبي لا يمكن تبريره أو تعديله بأي معلومة مكتوبة أو مرقمة.

2- مدونة الحسابات:

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بمفهوم جديد للحسابات وفق تركيبة سميت بمدونة الحسابات والتي قسمها إلى حسابات الميزانية وحسابات التسيير.

إن ملخص مخطط الحسابات والذي يعطي لكل طبقة قائمة حسابات ذات رقمين يمثل الإطار المحاسبي الواجب تطبيقه على جميع المؤسسات مهما كان نشاطها وحجمها باستثناء الإجراءات الخاصة المتعلقة بها، كما أنه يمكن للمؤسسات فتح كل الفروع الضرورية للحسابات لتلبية احتياجاتها، كما يقترح المشروع أيضا مدونة حسابات ذات ثلاثة أرقام أو أكثر.

يتم تجميع الحسابات في فئات متجانسة تسمى الطبقة يعبر عنها بالرمز الرقمي الأحادي أي بواسطة رقم واحد فقط، كما تمثل حسابات الطبقة الرقم الأساسي والأولي وهو هذه الحالة ممثل بالرقم الأول، ويمكن تقسيم الطبقة إلى:[1]

- حسابات رئيسية: تحتوي على رقمين.
- حسابات ثانوية: تحتوي على ثلاث أرقام.
- حسابات فرعية: تحتوي على أربعة أرقام أو أكثر.

تهتم الحسابات الثانوية والحسابات الفرعية بتحديد أعمق لطبيعة التسجيل أو القيد الخاص بالصنف المعني.

2-1- مدونة حسابات الميزانية:

إن العمليات المتعلقة بالميزانية موزعة على خمسة أصناف تسمى بحسابات الميزانية والتي تتمثل في الأصناف التالية:

- الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال.
- الصنف الثاني: حسابات التثبيتات.
- الصنف الثالث: حسابات المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ.
- الصنف الرابع: حسابات الغير.
- الصنف الخامس: حسابات مالية.

2-2- مدونة حسابات التسيير: وهي تتكون مما يلي:

- الصنف السادس: حسابات الأعباء.
- الصنف السابع: حسابات المنتوجات.

[1] المرجع السابق، ص ص (4-6).

المبحث الثالث: الإفصاح في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعد القوائم المالية وسيلة النظام المحاسبي في التعبير عن نتائج العمليات، والوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية التي تهتم بمخرجات المؤسسة أو الاستفادة منها من قبل الأطراف الداخليين، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، مستعملو القوائم المالية إضافة إلى طبيعة القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية

تقوم المحاسبة بتحديد، قياس وتوصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها إيصال هذه المعلومات للمستخدمين من مستثمرين، موردين، مديرين وغيرهم.

1- تعريف القوائم المالية:

"عبارة عن جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية، يتم عرضها بشكل يمكن مستخدميها من مقارنتها بالقوائم المالية للدورات السابقة." [1]

"مجموعة من البيانات المالية الأساسية التي تصدرها المؤسسة مرتبة في جداول تعد وفقا لمواصفات معينة وذلك بموجب مجموعة من المفاهيم والمبادئ المحاسبية وعلى أساس منطقي وبصورة منسقة. "[2]

القوائم المالية هي نتيجة لإجراء العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، هذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب تبيان معلومات فيها من بينها: [3]

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري ورقم السجل التجاري؛

- طبيعة القوائم المالية؛

---

[1] المرجع السابق، ص ص (4-6).

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص76.

[3] أحمد مخلوف، **دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي المالي وإيجاد لغة مشتركة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، أيام 12-15 /2009/10، ص1.

-تاريخ الإقفال والعملة التي تقدم بها؛

كما تبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة مثل:

- عنوان مقر المؤسسة وشكلها القانوني؛

- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء؛

- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

إذن فالقوائم المالية مجموعة كاملة من المستندات المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن حالة المؤسسة، وفي هذا الإطار نشير إلى أن النظام المحاسبي المالي أشار إلى مصطلح القوائم المالية بمصطلح الكشوف المالية.

2- عناصر القوائم المالية:

إن الهدف من إعداد القوائم المالية هو إعطاء معلومات حول الوضعية المالية، الأداء المالي وتغيرات الوضعية المالية، إلا أن تحديد قيمة هذه الوضعية يعتمد بصفة مباشرة على عناصر الميزانية، أما تحديد أداء المؤسسة فيتم بالاعتماد على عناصر جدول حسابات النتائج.

2-1- عناصر قياس الوضعية المالية:

أ- **الأصول:** هي موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المتوقع أن ينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة متمثلة في إمكانية المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية وما يعادلها على المؤسسة، كما أنه لا يشترط في الأصل الشكل المادي.

ب- **الخصوم:** الالتزام هو تعهد حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المؤسسة.

ج- **حقوق الملكية:** هي حقوق الملاك المتبقية في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.

2-2- عناصر قياس الأداء المالي:

أ- المنتوجات: هي زيادة المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مثلا، مما ينشأ عنها زيادة في حق المالكين عدا تلك المتعلقة بمساهمات المالكين.

ب- **الأعباء:** هي نقصان المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو تكبد التزامات أو تحمل خسائر، مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى المالكين.[1]

3- الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

إن الاعتراف هو عملية في الميزانية أو جدول حسابات النتائج للبند الذي يحقق تعريف العنصر ويفي بمعايير الاعتراف التالية:[2]

3-1- احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية:

يستخدم هذا المفهوم للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من المؤسسة ويتم تقدير درجة عدم التأكد الملازمة لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية استنادا إلى الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية.

3-2- موثوقية القياس:

أي يجب أن يكون للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية وفي كثير من الحالات فإن التكلفة أو القيمة يجب أن تقدر.

إن استخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا يقلل من موثوقيتها ولكن عندما يتعذر عمل تقدير فإن البند لا يعترف به لا في الميزانية ولا في جدول حسابات النتائج.

4- قياس عناصر القوائم المالية:

إن القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وجدول حسابات النتائج، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس والتي تتمثل في:[3]

4-1- التكلفة التاريخية: تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله بالقيمة العادلة كما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها كما تسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل التعهد، وفي بعض الظروف بمبلغ النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزام.

---

[1] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية**، شركة مطابع الخط، الأردن،1999، ص ص (50-55).

[2] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص (96، 97).

[3] المرجع السابق، ص ص (101، 102).

4-2-القيمة الجارية: تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد أو الالتزام في الوقت الحالي.

4-3- القيمة المتحققة: تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الالتزامات بقيم السداد أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات.

4-4- القيمة الحالية: تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية، صافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل، وتحمل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات .

إن التكلفة التاريخية تعتبر أكثر الأسس استخداما لدى المؤسسات عند إعداد قوائمها المالية، كما أن بعض المؤسسات تستخدمها لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية على التعامل مع أثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

إن الأطراف التي تزود بمخرجات النظام المحاسبي تسمى بمستخدمي المعلومات المحاسبية، ولكل مستخدم حاجة خاصة من المعلومات حسب طبيعة القرارات التي سوف يتخذها وحسب الوظيفة التي يقوم بها وكذا حسب موقعه في المؤسسة، وتتمثل هذه الفئات فيما يلي:[1]

1- إدارة المؤسسة:

يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، وعموما فإن إدارة أي مؤسسة تحتاج إلى المعلومات لغرض التخطيط والرقابة وقياس الأداء، إضافة إلى أن المحاسبة تزود الإدارة بمعلومات عن الربحية والسيولة والمركز المالي ومعدل العائد على المال المستثمر، وتكاليف الإنتاج، وجميع هذه المعلومات تبنى على المعلومات المحاسبية.

[1] زوينة بن افرج، **القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول معايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (متطلبات التوافق والتطبيق)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 25 و26 /05/ 2010.

2- المستثمرون الحاليون والمحتملون:

يستخدم المستثمرون المعلومات المالية للتعرف على البدائل المتاحة لهم لاختيار أفضلها وتعد القوائم المالية أفضل مصدر لهذه المعلومات.

3- المقرضون:

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

4- الموردون والدائنون الآخرون:

يقصد بهم الجهات التي تقدم قروض مالية قصيرة أو طويلة الأجل مثل البنوك وشركات الاستثمار أو الجهات التي تحصل منها المؤسسة على سلع أو خدمات بالأجل.

5- العملاء:

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي، وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها أو خدماتها.

6- الجهات الحكومية:

تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد، وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية، وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، والتأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

7- الرأي العام:

تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة، فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد المعلومات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

والجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة.

الشكل (2-1): مستخدمي القوائم المالية

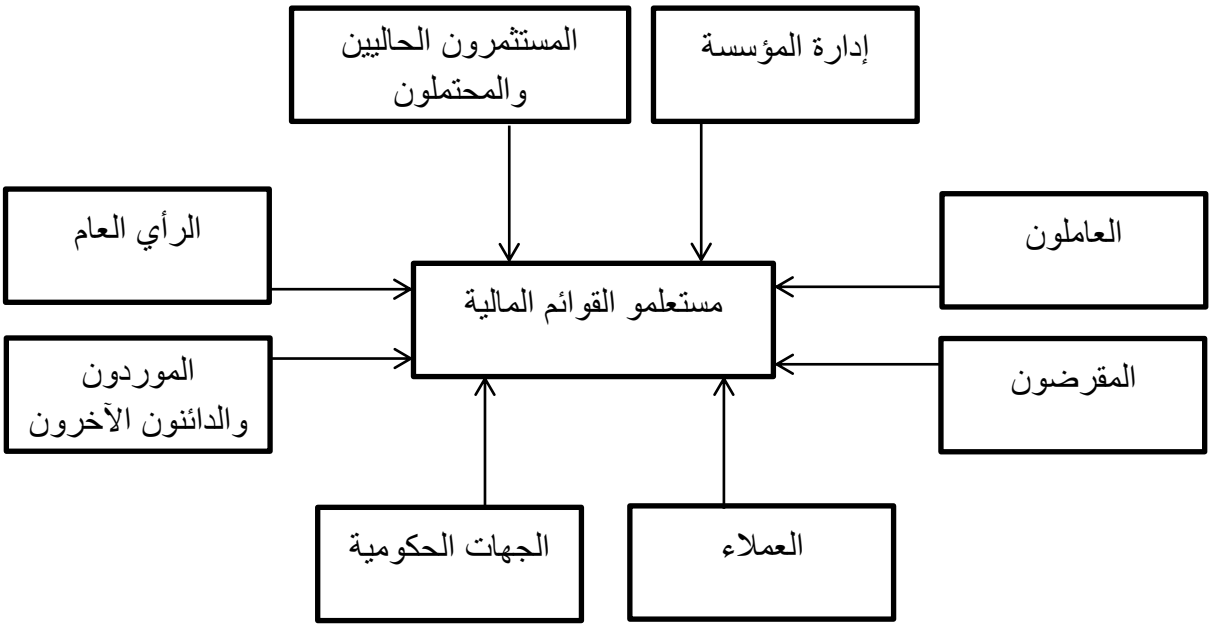

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

تتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي في الميزانية، جدول حساب النتائج ،جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق.

1- الميزانية:

تعتبر الميزانية بيانا لكافة الأحداث التي تم تسجيلها في المؤسسة، وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وتضم معطيات السنة المالية الجارية والأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.[1]

الجدولين التاليين يوضحان شكل الميزانية:

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص77.

الجدول (2-1): عناصر الميزانية-أصول

ميزانية السنة المالية المقفلة في ...

	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك رصيد	صافي ن	ن- 1 صافي
أصول غير جارية - فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي. - تثبيتات معنوية - تثبيتات عينية أراضي مباني - تثبيتات عينية أخرى - تثبيتات ممنوح امتيازها - تثبيتات يجري إنجازها - تثبيتات مالية - سندات موضوعة موضع معادلة - مساهمات أخرى مثبتة - قروض وأصول أخرى غير جارية - ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية - مخزونات ومنتجات فيد التنفيذ - حسابات ذاتية واستخدامات مماثلة - الزبائن - المدينون الأخرون - الضرائب وما شابهها - حسابات ذاتية أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها - الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى - الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 28.

تتكون ميزانية– الأصول– من العناصر التالية: [1]

❖ **الأصول الجارية:** هي أصول تترقب المؤسسة إمكانية إنجازها أو بيعها أو استهلاكها في إطار الإستغلال العادي، حيث تضم الأصول الجارية للمخزونات، أصول الضريبة، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة إضافة إلى خزينة الأموال الإيجابية.

❖ **الأصول غير الجارية:** هي أصول مخصصة للإستعمال بصورة مستمرة مثل التثبيتات العينة والمعنوية والأصول المالية.

الجدول (3–1): عناصر الميزانية – خصوم

ميزانية السنة المالية المقفلة في ...

الخصوم	ملاحظة	N	N – 1
رؤوس الأموال الخاصة			
– رأس مال تم إصداره			
– علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
– فوارق إعادة التقييم			
– فارق المعادلة(1)			
– نتيجة صافية/ نتيجة صافية حصة المجمع(1)			
– رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية			
– قروض وديون مالية			
– ضرائب مؤجلة ومرصود لها			
– ديون أخرى غير جارية			
– مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
– موردون وحسابات ملحقة			
– ضرائب			
– ديون أخرى			
– خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية(3)			
مجموع عام للخصوم			

(1): لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[1] مؤيد عبد الرحمن الدوري، محمد أديب أبو زيناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 43.

تتكون ميزانية– الخصوم– من العناصر التالية: [1]

❖ **الخصوم الجارية:** هي خصوم يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية.

❖ **الخصوم غير الجارية:** هي الخصوم التي سيتم تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية.

❖ **الأموال الخاصة:** وتمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية.

2- جدول حساب النتائج:

جدول حساب النتائج بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية.(2)

يمكن إعداد جدول حساب النتائج حسب طريقتين، ويجب على المؤسسة أن تختار الطريقة التي تعكس الصورة الوفية للوضعية الاقتصادية الحقيقية.

2-1- جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

الجدول (4-1): الشكل النموذجي لحساب النتائج- حسب الطبيعة:

البيـــــــان	المبالغ
- المبيعات والمنتجات الملحقة	
- تغيرات المخزونات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	
- الإنتاج المثبت	
- إعانات الاستغلال	
1-إنتاج السنة المالية	
- المشتريات المستهلكة	
- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى.	
2-استهلاك السنة المالية	
3-القيمة المضافة للاستغلال (1- 2)	
- أعباء المستخدمين	

[1] المرجع السابق، ص 44.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19،مرجع سبق ذكره، ص 24.

- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة **4-إجمالي فائض الاستغلال** - المنتجات العملياتية الأخرى - الأعباء العملياتية الاخرى - المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة - استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
5- النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الاعباء المالية **6- النتيجة المالية**	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الانشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات يجب تبيانها) عناصر غير عادية (عناصر يجب تبيانها)	
9-النتيجة غير العادية	
10- افي لنتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) **11-صافي نتيجة المجموع المدمج (1)** حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)	

(1): لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 34.

❖ **إنتاج السنة المالية:** ويدخل في الحساب أربع حسابات هي ح/ 70 (المبيعات من البضائع)، ح/72 (الإنتاج المخزن والمنتقص من المخزون، ح/ 73 (الإنتاج المثبت)، ح/ 74 (إعانات الاستغلال).

❖ استهلاك السنة المالية: يدخل في هذا الحساب ثلاث حسابات هي ح/ 60(المشتريات المستهلكة) ح/61 (الخدمات الخارجية) وح/62(الاستهلاكات الخارجية الاخرى).

❖ **القيمة المضافة للاستغلال:** هي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية.

❖ **إجمالي فائض الاستغلال:** هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروحا منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

❖ **النتيجة العملياتية:** عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه ح/75 (المنتجات العملياتية الأخرى) مطروحا منها ح/68 (مخصصات الإهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة) وح/65(الأعباء العملياتية الأخرى) مضافا إليها ح/78 (استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات).

❖ **النتيجة المالية:** هي النتيجة التي تم تحقيقها من العمليات المالية، وتمثل الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

❖ **النتيجة العادية قبل الضرائب:** هي مجموع كل من النتيجة العملياتية والمالية.

❖ **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** نتحصل عليها بعد طرح الضرائب الواجب دفعها من النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

❖ **النتيجة غير العادية:** هي عبارة عن الفرق بين ح/77 (عناصر غير عادية – منتجات) وح/67 (عناصر غير عادية – أعباء.

❖ **صافي نتيجة السنة المالية:** هي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية.[1]

[1] أوسرير منور، مجبر محمد، **دراسة تفسيرية لعناصر حساب النتائج**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، أيام15،14،13 /2009/10، ص ص (3-6).

2-2- جدول حساب النتائج حسب الوظيفة:

الجدول (5-1) : الشكل النموذجي لحساب النتائج – حسب الوظائف –

البيان	ملاحظة	N	N1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الادارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) **النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)** حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

(1): لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص31.

❖ **هامش الربح الإجمالي:** يمثل الفرق بين رقم الأعمال وتكلفة المبيعات.

❖ **النتيجة العملياتية:** هي عبارة عنها مثل الربح الإجمالي مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى.

❖ **النتيجة العادية قبل الضرائب:** وتمثل النتيجة العملياتية مطروحا منها مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاكات والأعباء المالية ومضافا إليها المنتجات المالية.

❖ **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** عبارة عن النتيجة العادية قبل الضرائب مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها والمؤجلة عن النتائج العادية. [1]

3 – قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة [2].

إن الهدف من قائمة التدفقات النقدية هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية [3].

توجد طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما:

3-1- الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

ترتكز هذه الطريقة على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة ومقارنة هذا التدفق النقدية الإجمالية قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة ومقارنة هذا التدفق مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية(4).

والجدول التالي يوضح جدول قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة:

---

[1] المرجع السابق، ص ص(6، 7).

[2] نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، **جدول تدفقات الخزينة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد حلب، الجزائر، أيام 13-14-15 /10/ 2009، ص1.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

الجدول (6-1): قائمة التدفقات النقدية – الطريقة المباشرة –

الفترة من.....إلى .....

البيـــــــان	ملاحظة	ن	1-ن
-دفقات الخزينة المتأتية من نشاط التشغيل تحصيلات مقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والزبائن الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)			
تدفقات الخزينة الآتية من نشاط الاستثمار تسديدات لحيازة القيم ثابتة أو معنوية التحصيلات عن عمليات التوازن للقيم الثابتة والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عملية التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المدفوعة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من نشاط التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأشيرات تغيرات سهم الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ +ب +ج)			
الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية			
تغير الحزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبة			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

3 -2- الطريقة غير المباشرة:

تتعلق هذه الطريقة ببنود التدفقات التشغيلية، أما باقي البنود فتقدم بنفس الطريقة المتبعة في الطريقة المباشرة [1]، والجدول التالي يوضح قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة:

الجدول (7-1): قائمة التدفقات النقدية – الطريقة غير المباشرة

الفترة من:.....إلى.....

البيان	ملاحظة	ن	ن-1
- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات تسويات لـ: ❖ الإهتلاكات والمؤونات ❖ تغيير الضرائب المؤجلة ❖ تغيير المخزونات ❖ تغيير الموردين والديون الأخرى ❖ نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التشغيل (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة تحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج التجميع			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ+ ب+ ج)			
الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية			
تغيير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبة			

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص35.

[1] المرجع السابق، ص 6.

من خلال جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة) نلاحظ أنها تشتمل على ثلاثة أنشطة رئيسية هي:[1]

❖ **الأنشطة التشغيلية:** هي الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الإستثمارية أو التمويلية.

❖ **الأنشطة الاستثمارية:** وهي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

❖ **الأنشطة التمويلية:** هي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الافتراض التي تقوم بها المؤسسة.

الشكل (3-1) : أنشطة قائمة التدفقات النقدية

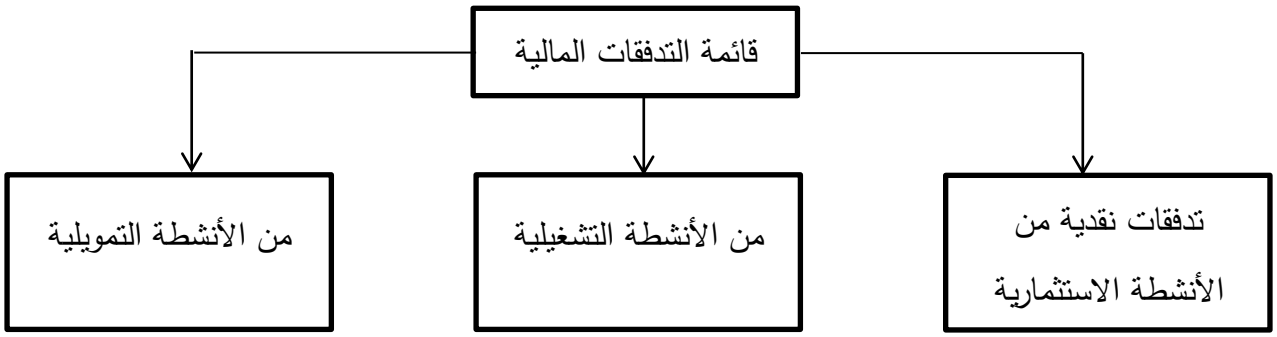

المصدر: من إعداد الطالبتين

4- جدول تغيرات الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

وفيما يلي شكل يوضح شكل جدول تغيرات الأموال الخاصة:

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع،، عمان، 2008 ص ص (278،277).

الجدول (8-1) : جدول تغيرات الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فرق اعادة التقييم	الاحتياطات والدقة
الرصيد في N-2/12/31						
- تغيير الطريقة المحاسبة - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم التثبيتات - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في N-1/12/31						
- تغيير الطريقة المحاسبة. - تصحيح الأخطاء الهامة. - إعادة تقييم التثبيتات. - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج. - الحصص المدفوعة. - زيادة رأس المال. - صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في N/12/31						

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص37.

5- ملحق الكشوف المالية:

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تتضمن معلومات ذات أهمية بالغة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- القواعد والطرق المحاسبة المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون فصلت مع هذه الكيانات أو مسير بها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية مثل:

*وصف طبيعة موضوع كل احتياط من الاحتياطات؛

*العتمة الاسمية للأسهم؛

*تطور عدد الأسهم من بداية إلى نهاية السنة المالية؛

*مبلغ توزيعات الحصص المقترحة ومبلغ حصص الامتيازات غير المدرجة في الحسابات.

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم جدول حسابات النتائج مثل:

* تحليل منتجات الأنشطة العادية؛

* مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم؛

* كما يمكن تقديم جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة في الملحق.

وتوجد عدة جداول يمكن إدراجها ضمن الملحق من بينها:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص28.

الجدول (9-1) : تطور التثبيتات والأصول المالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند اقفال السنة المالية
-التثبيتات المعنوية - التثبيتات العينة - المساهمات - الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد19، ص41.

الجدول (10-1): جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	إهتلاكات مجمعة في بداية ن	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر خارجية	اهتلاكات مجمعة في أخر السنة
- GOOD WILL - تثبيتات معنوية - تثبيتات عينية - مساهمات - أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: المرجع السابق، ص42.

الجدول (11-1): جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة	ارتفاع خسائر القيمة	استرجاع خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة
-GOODWILL - تثبيتات معنوية - تثبيثات عينية - مساهمات - أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: المرجع السابق، ص42.

الجدول (12-1): جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة	مخصصات السنة	استرجاعات السنة	أرصدة مجمعة في نهاية السنة
– مؤونات خصوم مالية غير جارية – مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة – مؤونات للضرائب – مؤونات للنزاعات					
المجموع					
– مؤونات خصوم مالية جارية – مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة – مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين – مؤونات الضرائب					
المجموع					

المصدر: المرجع السابق، ص 43.

جدول (13-1): نموذج استحقاقات الحسابات الدائمة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و05 أعوام على الأكثر	لأكثر من 05 أعوام	المجموع
– الحسابات الدائنة – القروض – الزبائن – الضرائب –المدينون الأخرون					
المجموع					
– الديون – الافتراضات – ديون أخرى – الديون – الضرائب – الدائنون الأخرون					
المجموع					

المصدر: المرجع السابق، ص 43.

خلاصـــــة:

بعد دراستنا للإطار النظري للإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي من المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والهيئات المهنية المختصة، وذلك من أجل توفير القدر الملائم من المعلومات المحاسبية والتي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية لتمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة، وتعد القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق وسيلة النظام المحاسبي المالي في التعبير نتائج العمليات، والوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين.

الفصـــــــــل الثاني

أثـــــر الإفصـــاح المحـــاسبـــــي

على اتـخـاذ القـــرارات

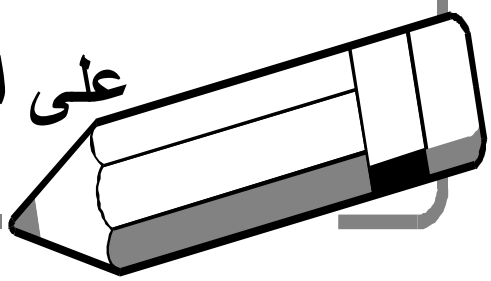

تمهيد:

يعتقد الكثير من علماء الإدارة أن اتخاذ القرارات هو أساس الإدارة وقلبها النابض وبالأخص القرارات المالية، وفي كثير من الأحيان يجزم المديرون على أن اتخاذ القرارات المالية هو عملهم الأساسي لأنهم يختارون العمل الواجب القيام به، وعليه فإن باقي وظائف الإدارة ماهي إلا نتاج لإتخاذ قرارات استراتيجية مالية، فالقرارات المالية المتضمنة قرارات التمويل الإستثمار وتوزيع الأرباح والتي تتصف بالترابط والتداخل من أهم وأصعب القرات التي تتخذها المؤسسة معتمدة في ذلك على المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية.

المبحث الأول: أساسيات حول عملية اتخاذ القرارات

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من الوظائف المستمرة مع الإنسان لكونه فردا مستقلا في سلوكه التنظيمي، إذ أنه يقوم بممارسة هذه الوظيفة وفق أسس معرفية وسلوكية تتناسب مع المواقف التي يتواجد فيها، كما أن عملية اتخاذ القرارات تساهم بشكل كبير في تمكين المؤسسة من مواصلة أنشطتها بكفاءة وفعالية، وتعتبر الأداة المعبرة بشكل أساسي عن مدى تحقيق النجاح أو الفشل الذي تمارسه المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات

يعتبر القرار أمرا ضروريا في حياة كل شخص، ولا يمكن للمؤسسة أن تنمو وتحافظ على بقائها إلا من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات التي بتنفيذها تستمر المؤسسة، وبالتالي سنتطرق لأهم التعريفات لعملية اتخاذ القرارات و لأهم خصائصها بالإضافة إلى أهميتها.

1- تعريف عملية اتخاذ القرار:

قبل أن نعرف عملية اتخاذ القرار لا بد من إعطاء تعريف للقرار كما يلي:

يعرف القرار في المؤسسات على أنه: "الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من مجموعة من البدائل بشرط أن يقوم على أساس علمي في اختيار المشروع المناسب."[1]

كما يعرف على أنه: "الاختيار الحذر لبديل معين دون الآخر لجانب متخذ القرار."[2]

ويعرف أيضا على أنه: " الاختيار بين مجموعة من البدائل الممكنة والتي تسمح بتحقيق الأهداف مع مراعاة الموارد والقيود."[3]

ويرفق مصطلح القرار بمصطلح اتخاذ القرار، والذي تعددت التعاريف الخاصة به، إلا أنها تصب في قالب واحد، والتي يمكن تعريفها كما يلي:

"عملية ديناميكية متشابكة ومتداخلة في مراحلها المختلفة وبذلك فهي تحتاج غلى الدقة والموضوعية من جانب متخذ القرار خلال مراحل صنعه واتخاذه."[4]

---

[1] مؤيد فضل، **تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**، الطبعة الأولى، دار الوراق،، الأردن، 2009، ص 261.

[2] جمال الدين لعويسات، **إدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومه، الجزائر، 2003، ص 26.

[3] عدمان مريزق، **تسيير الانتاج والعمليات**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع،، الجزائر، 2013، ص 39.

[4] معين محمود العياصرة، مروان محمد بني أحمد، **القيادة والرقابة والاتصال الإداري**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص122.

"مجموعة من الخطوات العملية المتتابعة التي يستخدمها متخذ القرار في سبيل الوصول إلى القرار الأنسب والأفضل".

" نتيجة منطقية لعدد من الإجراءات التي يتم وضعها لاختيار وتحديد الآثار المتوقعة لمجموعة من البدائل المتوفرة من أجل اختيار أفضل الإجراءات الموضوعة ومن ثم تطبيقها للوصول إلى هدف محدد في وقت معين."[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص النقاط التالية:

– إن اتخاذ القرار يتم بإتباع مجموعة من الخطوات المتتالية للوصول إلى الحل الأنسب؛

– لكل مشكلة حلول بديلة يتم تحديدها وتحليلها ومقارنتها على ضوء قواعد ومقاييس محددة؛

– عملية الاختيار تكون للحل الأنسب وليس الأمثل، نظرا لان هناك متغيرات كثيرة تحيط بعملية اتخاذ القرار.

2- خصائص عملية اتخاذ القرار:

تتسم عملية اتخاذ القرارات بالخصائص التالية:[2]

❖ عملية ذهنية: لأنها نشاط فكري يعتمد على إتباع المنطق والتفكير المنهجي الصحيح.

❖ **عملية قابلة للترشيد:** المقصود هنا ليس بالترشيد الكامل بسبب عدم القدرة على التوصل إلى المعلومات الدقيقة وكذا التنبؤ الدقيق وتعدد الأطراف وتداخلها، بل تعارضها أحيانا، وهنا تكمن صعوبة الوصول إلى ترشيد كامل مع قدرة العقل البشري على التعلم وربط الكثير من العوامل التي تجعل عملية الترشيد ممكنة.

❖ **اللاعشوائية في اختيار البدائل:** إن اختيار البدائل يتم بناءا على أسس ومعايير تؤدي إلى البدائل الأنسب.

❖ **اختيار البديل الأنسب وليس الأمثل:** لا يمكن اختيار البديل الأمثل لأن المثالية أمر بعيد المنال في عالم الواقع، وربما لا يناسب الظروف التي يتخذ خلالها القرار، ولذلك فإن الاختيار يتوجه إلى البديل الأنسب وهو يتناسب مع الظروف المؤثرة في اتخاذ القرار.

---

[1] سهيل عبيدات، **إدارة الوقت**، عالم الكتب الحديث، الأردن،2007، ص 51.

[2] أحمد ماهر، **الإدارة المبادئ والمهارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص(324، 325).

❖ **عملية ديناميكية ومستمرة:** فهي متحركة تنتقل من مرحلة إلى أخرى وصولا إلى الهدف المنشود لحل المشكلة محل القرار، كما أن التغيير المستمر للمشكلة يفرض على صاحب القرار متابعة هذا التغيير لتحديد المشكلة الرئيسية وتمييزها عن المشكلة الفرعية.

❖ **عملية إجرائية:** فعلى الرغم من أن عملية الاختيار هي جوهر اتخاذ القرارات إلا انه هناك عدد من الخطوات التفصيلية التي تسبقها مثل: تحديد وتعريف المشكلة، أو التي تأتي بعدها مثل وضع القرار موضع التنفيذ.

❖ **تعدد البدائل:** هو أساس عملية اتخاذ القرارات فحينما لا يوجد إلا حل واحد للمشكلة فلن يكون هناك اختيار، ومن ثم لن يكون هناك اتخاذ قرار، وإنما يكون الأمر إجباريا على أمر معين.

❖ **تأثيرها على العوامل:** حيث تتأثر عملية اتخاذ القرارات بمجموعة من العوامل لا يمكن تجاهلها.

❖ **عملية مقيدة وبطيئة أحيانا:** حيث يخضع الموقف أحيانا لبعض القيود القانونية، أو يخضع صاحب القرار لضغوط المرؤوسين أو غيرهم ممن يمسهم القرار، كما تتسم بالبطىء والسبب تعقد المشكلة.

❖ **عملية متواصلة مع الماضي وتتطلع للمستقبل:** ذلك لأن القرارات هي امتداد لقرارات أخرى سبق اتخاذها، وهي تمتد في المستقبل أيضا من حيث كون أثر القرار يمتد إلى المستقبل.

❖ **عملية صعبة ومعقدة:** وتنتج صعوبتها من كونها تتضمن نشاطات متعددة تقتضيها مراحلها المتعددة، إذ تتطلب هذه النشاطات قدرات ومهارات لإنجازها.

3- أهمية عملية اتخاذ القرارات:

يمكن حصر أهمية عملية اتخاذ القرارات في النقاط التالية:[1]

❖ عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية: حيث يرى البعض أن عملية اتخاذ القرار هي جوهر وظيفة التخطيط، ولكن الواقع أثبت أنها ليست جوهر وظيفة التخطيط فحسب بل جوهر وأساس كل الوظائف الإدارية الأخرى، لأن كلا من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

❖ **اتخاذ القرار أداة للمدير في عمله:** بواسطة عملية اتخاذ القرار يمارس المدير عملة الإداري، فكلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات ارتفع أدائه الإداري.

❖ **اتخاذ القرارات الاستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة:** فمن المعروف أن القرارات الاستراتيجية مرتبطة بالمدى الطويل في المستقبل، لدى فإن لها أثر كبير على مدى نجاح أو فشل المؤسسة.

[1] المرجع السابق، ص ص(323، 324).

❖ **اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة:** الواقع أن اتخاذ القرارات يعتبر أساس لجميع وظائف المؤسسة، حيث أن إدارة وظائف المؤسسة تعتمد على اتخاذ القرارات المرتبطة بإدارة الجوانب المختلفة لوظائف المؤسسة.

❖ **اتخاذ القرارات عملية مستمرة:** يعتبر مجال العمل في المؤسسات مجموعة مستمرة ومتنوعة من القرارات الإدارية في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والموارد البشرية.

المطلب الثاني: متطلبات عملية اتخاذ القرارات

المدير على جميع المستويات الإدارية ما هو إلا متخذ للقرارات لمعالجة المشكلات واستغلال الفرص الحالية المتوقعة، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم أسس اتخاذ القرار وكذا أساليب وعناصر عملية اتخاذ القرار ومستوياتها.

1- أسس عملية اتخاذ القرارات:

يمكن تحسين عملية اتخاذ القرارات بإتباع مجموعة من الأسس التالية: [1]

- ضرورة توافر المرونة الذهنية والمنطق الذي يكفل الإلمام بالعناصر الملموسة وغير الملموسة والتي تساعد على التحليل المنطقي لكل حالة من الحالات بمفردها، والتي تتطلب التمييز بين الحقائق والقيم في كل قرار؛
- توفر القناعة الكافية لعملية اتخاذ القرار بحيث لا يكون هذا الوقت أكثر أو أقل من اللازم؛
- قبول فكرة التغيير لأن الظروف والمواقف لا تضل ساكنة بل هي دائمة التغيير والحركة؛
- ولتحسين فعالية القرارات يمكن الاعتماد على معيارين لتقييم الفعالية المحتملة للقرار؛
- الجودة والموضوعية للقرار، وتتحدد درجة الجودة والموضوعية للقرار بمدى حسن تنفيذ العملية الرسمية لاتخاذ القرار؛
- قبول القرار من طرف المنفذين له، حيث ينطوي كل قرار على عدد من الأفراد الذين يقومون بتنفيذه، ومن الضروري الحصول على قبولهم وتعاونهم.

[1] محمد رسلان الشيوجي، **الإدارة علم وتطبيق**، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان، 2000، ص 72.

2- عناصر عملية اتخاذ القرارات:

تنطوي عملية اتخاذ القرار على عدد من العناصر وهي:[1]

❖ **الموقف أو المشكلة:** وهي موقف غامض يقع فيه متخذ القرار ويكون في حاجة إلى التفسير أو أن يجد أنه هناك انحراف في الأداء الفعلي عن الأداء المخطط.

❖ **متخذ القرار:** إن القرار يكون نتيجة جهود إما شخص واحد أو جماعة من الأفراد وأيا كان متخذ القرار فإن السلطة تمنحه اتخاذه.

❖ **الأهداف والغايات:** يعتبر القرار تعبيرا عن سلوك يراد به تحقيق هدف معين أو غاية معينة وعليه فإن القرار لا يتخذ إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف معين.

❖ **المعلومات والبيانات:** عند اتخاذ القرار حيال موضوع أو مشكلة ما لا بد من جمع معلومات وبيانات كافية عن طبيعة المشكلة وأبعادها، وذلك لإعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنها.

❖ **التوقع:** يعتبر عنصر أساسي في عملية اتخاذ القرار، وذلك أن معظم القرارات تتعامل مع متغيرات مستقبلية معظم مؤشراتها مجهولة، كما أن التوقع يساعد متخذ القرار على إدراك أبعاد المشاكل التي تواجهها.

❖ **الاختيار:** إن عملية الاختبار أي اختبار البديل المناسب تأتي لاحقة لعملية تقييم دقيقة لكل من البدائل المطروحة.

❖ **توافر البدائل:** إن وجود بعض الخيارات يعد شرطا لاتخاذ القرار، وفي الحقيقة فإن لم يكن هناك اختيار فليس قرار لاتخاذه.

❖ **الوقت:** يجب توافر فترة زمنية كافية تسمح بدراسة جميع جوانب المشكلة لكي يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى القرارات الصائبة.

❖ **القيود:** ويقصد بها تلك القوى الداخلية أو الخارجية المؤثرة سلبا على فاعلية عملية اتخاذ القرار، لدى على متخذ القرار أن يحسن التعامل مع القيود وأن يخفف قدر الإمكان من أثارها السلبية.

---

[1] جميل أحمد توفيق، **إدارة الأعمال**، النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص ص(118- 120).

3- مستويات عملية اتخاذ القرارات:

تتمثل مستويات القرار فيما يلي:[1]

❖ **القرارات الاستراتيجية:** وتعبر عن التوجهات الكبرى مثل اختيار قطاع النشاط، وهي قرارات على مستوى الإدارة العليا وعلى المدى الطويل.

❖ **القرارات التكتيكية:** وهي مستمدة من القرارات الاستراتيجية، بحيث تكون الأهداف المفروضة من المستوى الأعلى أو تم التفاوض عليها مع الإدارة العليا، وتتخذ على المدى المتوسط من قبل الإدارة الوسطى.

❖ **القرارات التنفيذية:** تتخذ على المدى القصير، وذلك بإحداث التغيرات الملائمة وإعطاء أوامر الإنتاج ومراقبة الموارد وغيرها، فهي قرارات منبثقة من القرارات التكتيكية وتكون في المستويات العملية.

الشكل (1-2): مستويات عملية اتخاذ القرارات

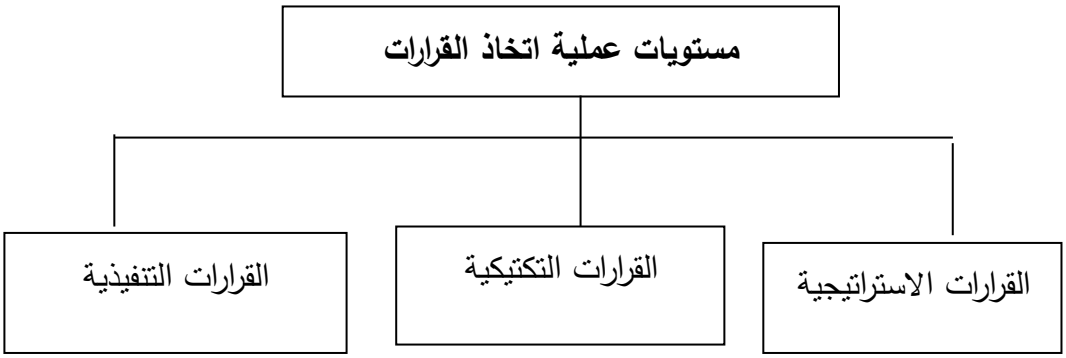

المصدر: من إعداد الطالبتين.

4- أساليب عملية اتخاذ القرارات:

هناك ثلاث أساليب لتنفيذ القرارات وهي: [2]

❖ **أسلوب وطريقة الأمر:** يعرف هذا الأسلوب "بالتعميد الصريح" أي أسلوب الأمر والنهي، ويلجأ إلى هذا الأسلوب في حالة الأعمال التي تحتاج إلى الاستعجال، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب في حالة استعمال موضوع أو قرار ما.

---

[1] عدمان مريزق، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] حميدة فوغالية، **دور الإفصاح المحاسبي من خلال قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص63.

❖ **أسلوب التفويض:** هذا النوع أكثر شيوعا لما فيه من مزايا عديدة ولجدواه في تخفيض أعباء ومسؤوليات المديرين، حيث يلجأ رئيس المصلحة لتفويض جزء من صلاحية لبعض مساعديه ومعاونيه ممن يثق فيهم، وهذا الأسلوب يساعد المسؤول على التفرغ لبعض المهام الكبيرة التي لا يتم انجازها إلا بإشرافه، كما تساعد المسؤول في إشباع رغبات العاملين وإتاحة الفرصة والقيادة لهم.

❖ **أسلوب الاستشارة:** نتيجة لارتفاع الوعي الوظيفي وتحسن المستويات التعليمية لدى بعض العاملين سواء في القطاع العام أو الخاص، أصبحت القرارات بأسلوب التشاور والحوار والاحترام المتبادل وهذا النمط يؤدي إلى رفع الروح المعنوية لدى معظم العاملين والمشاركين في صنع القرار مما يؤدي إلى نجاحه وتحقيقه بصورة فعالة.

المطلب الثالث: تصنيفات عملية اتخاذ القرارات

يمكن تصنيف عملية اتخاذ القرارات وفقا لعدة معايير نذكر منها:

1- وفقا لدرجة الهيكلة:

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف عملية اتخاذ القرارات إلى:[1]

❖ **قرارات مهيكلة (مبرمجة):** فالقرار المبرمج هو روتيني، متكرر، يعالج ويتناول مشكلات وحالات ومواقف تنظيمية متكررة روتينية، يمكن وضع إجراء محدد لصنع القرارات بشأنها، وغالبا ما يتم اتخاذ هذا النوع من القرارات على مستوى الإدارة الدنيا.

❖ **قرارات غير هيكلية:** وتعد قرارات فريدة في طبعها وضرورية بسبب بعض المواقف والمفاجئة وعادة ما تقوم هذه القرارات بمعالجة مشاكل غير متكررة، وغالبا ما يتم اتخاذ هذا النوع من القرارات في المستويات العليا للإدارة.

❖ **القرارات شبه الهيكلية:** هي عبارة عن قرارات لها جوانب يمكن حسابها وأخرى تعتمد على الخبرة والتخمين والحدس، وهي تجمع بين بعض خصائص القرارات الهيكلية وبعض خصائص القرارات غير المهيكلة.

---

[1] حسين حريم، **مبادئ الإدارة الحديثة**، دار حامد، الأردن، 2009، ص 88.

2- وفقا لجهة القرار:

ويمكن تصنيفها وفقا لهذا المعيار إلى: [1]

❖ **قرارات مجتمعة:** هذا النوع من القرارات يشير إلى القرارات ذات العلاقة بالمجتمع المدني، حيث تتضمن هذه القرارات خصائص الطبيعة الاستراتيجية والتأثير الواسع في جميع نواحي الحياة.

❖ **قرارات تنظيمية:** وهذا النوع من القرارات يتخذ على مستوى المؤسسة، ويشير إلى مجموعة من الخيارات ذات العلاقة بالسياسات العامة والاستراتيجية، وتعرف بأنها تلك القرارات الهامة والمتعلقة بالمدى البعيد، وتقع مسؤولية وسلطة اتخاذ هذا النوع من القرارات ضمن الإدارة العليا.

❖ **قرارات دولية:** هي قرارات تتعلق بالمجتمع الدولي، حيث توصف هذه القرارات بالاستراتيجية حيث يشارك في اتخاذها هيئات سياسية ومنظمات دولية وإقليمية.

❖ **قرارات فردية:** هي عادة قرارات بسيطة وروتينية يتم اتخاذها في معظم الأحيان لإشباع رغبات وسد حاجات الفرد، أو هي التي ينفرد باتخاذها المدير دون أن يشارك أو يتشاور مع المعنيين بموضوع القرار، ويعكس هذا النوع البيروقراطي التسلطي في الإدارة.

❖ **قرارات جماعية:** يشارك المدير في اتخاذ القرار أشخاص آخرون، وهذا النوع من القرارات هو نوع من أنواع الديمقراطية في الإدارة، ويتم استخدامه في حالة تعقيد المشكلة وحاجتها إلى أكثر من جهة للمشكلة بها، ويكثر استخدامها كلما صعدنا إلى أعلى السلم الإداري.

3- وفقا لحالات القرار:

ويمكن تصنيف القرارات حسب هذا المعيار إلى:[2]

❖ **القرارات في حالة التأكد التام:** وهي الظروف التي يفترض أن تكون فيها المعلومات المتعلقة بالمستقبل محددة ومعلومة على وجه الدقة، وأن متخذ القرار على علم تام بالظروف التي سوف تتحقق بالمستقبل ولا يوجد احتمالات موضوعية، بل هناك تأكد تام لوقوع حدوثها.

❖ **القرارات في حالة عدم التأكد:** وهو الأكثر صعوبة بالنسبة للمدير، وذلك لأن البدائل غير معروفة وكذلك احتمالات حدوثها والعوائد المحتملة من كل بديل.

---

[1] فاتن عوض الغزو، **القيادة والإشراف الإداري**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 210.

[2] حميدة فوغالية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

❖ **القرارات في حالة المخاطرة:** حيث أنه يجب على متخذ القرار معرفة وجود عدة ظروف أو أكثر من حالة واحدة من حالات الطبيعة، وأن يعرف متخذ القرار احتمال وقوع كل واحدة من تلك الحالات.

4- وفقا للمدخل الفكري:

وتصنف القرارات حسب المعيار إلى:[1]

❖ **القرارات العقلانية الرشيدة:** ترتكز هذه القرارات على منطلق التفكير العملي والعقلاني الذي يجب أن تتوفر فيه متطلبات أساسية أهمها رغبة متخذ القرار وميله إلى العقلانية كأسلوب للتحليل والتفكير المنطقي، وقدرته المعرفية والمهنية وتوافر نظام معلومات متطور.

❖ **القرارات التدريجية:** ذو يشير هذا القرار إلى إجراء تعديلات جزئية على الأوضاع القائمة وتقديم حلول عملية مرضية للمشكلات حال ظهورها.

5- وفقا لمجال القرار:

وتصنف حسب هذا المعيار إلى: [2]

❖ **القرار التعليمي المنهجي:** وهو ما يستخدم عند التخطيط للتعلم وبناء المناهج التربوية، التدريبية.

❖ **القرار الشخصي:** وهو الذي يخص الإنسان شخصا ويكون تأثير الآخرين عليه ثانويا.

❖ **القرار الأخلاقي:** يتضمن القرارات ذات الشؤون الأخلاقية كالسلوك.

❖ **القرار الوظيفي (المهني):** هو اختيار الفرد لمهنة المستقبل، ويرى بعض العلماء أن الاختيار المهني جانب من جوانب السلوك.

❖ **القرار الإداري السياسي:** أوضحت الدراسات أن بنية المنظمة وحجمها تحددان طريقة صنع القرارات، وتلعبان دورا هاما في عمليات القرار.

المطلب الرابع: خطوات عملية اتخاذ القرارات

تعددت الآراء في تحديد الخطوات التي تمر بها عملية اتخاذ القرار، ورغم هذا الاختلاف إلا أنه يوجد اتفاق بين الباحثين على أن صنع القرار يمر بمجموعة مراحل، ومن أهم تقسيمات مراحل عملية اتخاذ القرار نذكر: [3]

---

[1] فاتن عوض الغزو، مرجع سبق ذكره، ص ص(213، 214).

[2] حميد فوغالية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص(167، 168).

1- تشخيص المشكلة:

المقصود بها تحديد أبعاد الموضوع المراد اتخاذ قرار بشأنه تحديدا دقيقا، كذلك من الواجب مراعاة تعريفها بدقة، وأن يحدد التشخيص النهائي لها والأسباب التي أدت إليها.

2- تحليل المشكلة:

بعد تحديد المشكلة تأتي مرحلة تحليلها ويتم ذلك عن طريق الحصول على معلومات وبيانات ودراستها، وكذا تجميع الحقائق وتصنيفها.

3- البحث عن البدائل:

تحديد البدائل أو الوسائل المتاحة لحل المشكلة الذي يؤخذ في الاعتبار إلى جانب قرارات أخرى بقصد المقارنة والتحليل بشرط يساهم الحل البديل في تحقيق النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار مع توافر إمكانيات تنفيذه.

4- تقييم البدائل المتاحة:

يقصد بهذه المرحلة تحديد المزايا والعيوب المتوقعة عن كل حل بديل، وتكمن الصعوبة في أن مزايا وعيوب ذلك البديل لا تتضح وقت بحثها، بل تظهر في المستقبل لذلك لا بد من التنبؤ بالمستقبل، كما أن نجاح متخذ القرار في تقييمه للبدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحداته البيانات التي يجب أن يحاط بها، وكذلك على مدى وصول هذه المعلومات في الوقت المناسب.

5- الاختيار بين البدائل:

وهي من الخطوات التي يوليها المديرون أهمية كبيرة، ذلك لأنها مرحلة وزن النتائج المتوقعة مع الغايات المنشودة، وهذه العملية ينبغي أن تتم في ضوء نظرة شاملة الأهداف المؤسسة، وليس في ضوء نظرة قاصرة على المشكلة.

6- تنفيذ القرار ومتابعته:

إن القرار يجب أن يكون له فعالية في التنفيذ حتى يحقق الهدف المنشود، وتوجد عدة عوامل ومتغيرات تحيط بعملية اتخاذ القرار والتي قد تتغير باستمرار لذلك فإن عملية متابعة ورقابة التنفيذ تساعد متخذ القرار على التأكد من سلامة قراراته وقدرتها على تحقيق الأهداف.

المبحث الثاني: القرارات المالية

ترتكز الجوانب الحديثة في المؤسسات على اتخاذ القرارات المالية، وهي ترتبط بكيفية اتخاذ القرارات المالية الصحيحة مع تنمية المهارات المتعلقة بهذه القرارات في ظل التغيرات السريعة والتكنولوجية والبيئية المعقدة المحيطة بالمؤسسات وتساعد المدراء في الإجابة عن هذه الأسئلة:[1]

_ ماهي الاقتراحات الجديدة لتوظيف رأس مال المؤسسة والتي تجد قبولا بما يحقق الأهداف؟

_ ماهي الخطوات الواجب إتباعها لزيادة القيمة السوقية لأسهم المؤسسة أو قيمة المؤسسة؟

_ ما هو حجم رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لتغيير عملياتها؟

_ ما هي المصادر التي من خلالها تستطيع المؤسسة زيادة احتياجاتها طويلة الأجل وتكلفة هذه المصادر؟

_ هل يجب أن تقوم المؤسسة بتوزيع أرباح الأسهم العادية، وما هو حجم التوزيعات إن وجدت؟

إن السبب الرئيسي لاتخاذ القرارات المالية هو ندرة الموارد المالية وعدم كفايتها للوفاء بمختلف الحاجات مع وجود أكثر من بديل لإشباع الحاجات في المؤسسة بدرجة متفاوتة، الأمر الذي يتطلب ضرورة المفاضلة بين مختلف البدائل المالية المتاحة.

تتمثل القرارات المالية أساسا في قرارات الاستثمار، قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: قرارات الاستثمار

يعد القرار الاستثماري من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة في المؤسسة إذ أن هذه القرارات تهدف لتحديد الهيكل الأمثل لحجم الاستثمار، إذ تؤثر هذه القرارات على بقاء واستمرار ونمو المؤسسة.

1- مفهوم القرار الاستثماري:

حتى نصل لمفهوم شامل للقرار الاستثماري سنحاول إعطاء تعريف له وخصائصه إضافة لأهميته.

---

[1] مركز الخبرة المهنية للإدارة، **المناهج التدريب المتكامل(اتخاذ القرارات المالية للإدارة العليا)**، الطبعة الثالثة، مصر، 2004، ص17.

1-1- تعريف القرار الاستثماري:

يمكن حصر تعريف القرار الاستثماري في التعاريف التالية:

"هو القرار الذي يهدف إلى تحديد مبلغ الأموال التي تستثمر، وكذا اختيار نوع الأصول التي تكون موضوع هذه الاستثمارات، ويترتب عن قرار الاستثمار أخطار بسبب أن الآثار والنتائج المستقبلية للمشاريع الاستثمارية لا تكون معروفة بدقة".[1]

"هو محصلة جهود متضافرة عن أطراف عديدة في المشروع وتستند هذه القرارات على دراسات يطلق عليها دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع".[2]

"هي عملية تخطيط للاتفاق الرأسمالي، وهو ذلك الإنفاق الذي يتوقع أن يحقق عائد لأكثر من سنة واحدة".[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن قرارات الاستثمار تتمثل أساسا في اختيار هيكل الاستثمار الأمثل سواء من ناحية المقدار أو من ناحية التكوين بالشكل الذي يزيد من فاعلية أداء العملية الاستثمارية وبالتالي الزيادة في مردودية الاستثمار، وهذا بعد أن تتم عملية تحديد مخاطر هذا الاستثمار مع التأكيد أن هناك عددا كبيرا من أوجه استثمار لهذه الأموال سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

1-2- خصائص القرار الاستثماري:

يتميز القرار الاستثماري بجملة من الخصائص هي:[4]

- قرار غير متكرر، حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة؛

- يترتب على القرار الاستثماري تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع عنها؛

- هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل؛

---

(1) إلياس بوجعادة، مليكة زعيب، **دراسة أسس صناعة القرار بالمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، متوفرة على الموقع:
http:// iefpedia.com/ arab / wp-content/uploads/ 2010/03/pdf ، 2015/03/15، 49: 09، ص 4

(2) الحناوي محمد صالح وآخرون، **الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص 222.

(3) عبد الرحيم محمد إبراهيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص89.

(4) حميدة فوغالية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

– يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها؛

– يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطرة.

1-3-أهمية القرار الاستثماري:

يعتبر قرار الاستثمار من القرارات المهمة في حياة المؤسسة ويستدعي عناية خاصة للاعتبارات التالية:[1]

– إن اتخاذ قرارات الاستثمار في الأصول الثابتة يقلل من المرونة التي تتمتع بها المؤسسة في اتخاذ القرارات المستقبلية لأن نتائج القرارات الرأسمالية تمتد لأجال طويلة نسبيا؛

– يؤدي التنبؤ الخاطئ باحتياجات المؤسسة من الأصول الثابتة إلى نتائج خطيرة ذلك أن الاستثمار دون الحد المطلوب يعني عدم تجديد أو تطوير الأصول الثابتة وبالتالي عدم استيعاب التطورات التكنولوجية مما يقلل من القدرة التنافسية للمؤسسة كما قد يؤدي إلى فقدان المؤسسة لبعض حصتها السوقية نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وبالمقابل فإن الاستثمار فوق الحد المطلوب يعني إضافة طاقة فائضة تنعكس بزيادة التكلفة الثابتة للوحدة من المنتوج؛

– يتطلب اتخاذ قرارات الاستثمار إجراء دراسات معمقة ومتشعبة تنطوي على دراسات جدوى اقتصادية وتحليل القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة؛

– تؤدي قرارات الاستثمار الناجحة إلى تحسين كل من توقيت شراء الأصول الثابتة وجودتها؛

– يترقب على اتخاذ قرارات الاستثمار إنفاق مبالغ كبيرة والدخول في تعاقدات طويلة الأجل والتزامات مالية اتجاه مؤسسات التمويل لذلك على المؤسسة أن تضع الخطط اللازمة للحصول على مصادر التمويل بشروط ملائمة وبتكاليف اقتراض مناسبة.

2- مبادئ القرار الاستثماري:

يقوم القرار الاستثماري على العديد من المبادئ من أهمها:[2]

– مبدأ الاختيار: وفق هذا المبدأ تقوم المؤسسة بالاختيار المناسب لها من بين فرص الاستثمار بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح لها.

---

[1] العلي أسعد حميدة، **الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 278.

[2] محمد قاسم حصاونة، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 77.

– مبدأ المقارنة: حسب هذا المبدأ تقوم المؤسسة بالمقارنة بين البدائل المتاحة لاختيار المناسب من بينها.

– مبدأ التنويع: أي أن المؤسسة تقوم بتنويع استثماراتها بهدف تقليل مخاطر الاستثمار.

3- أنواع القرارات الاستثمارية:

يمكن تقسيم القرارات الاستثمارية وفقا للعديد من المعايير، حيث يمكن تصنيفها على أساس البعد الزمني أو وفقا للهدف كما يلي:[1]

❖ **التصنيف حسب البعد الزمني:** وتقسم إلى:

- **قرارات استثمارية قصيرة الأجل:** تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تمثل جزءا مهما في حركة الاستثمار الداخلي في المؤسسة، لذلك فالقرار الجيد هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.
- **قرارات استثمارية طويلة الأجل:** تهتم هذه القرارات بالإنفاق الاستثماري طويل الأجل والمتمثل في الاستثمار في الموجودات الثابتة.

❖ **التصنيف حسب الهدف:** وتنقسم القرارات الاستثمارية إلى:

- **قرارات استثمارية إحلالية:** هي قرارات تهدف إلى إحلال المعدات الجديدة بدل القديمة نتيجة اهتلاك الآلات أو بسبب التقادم التكنولوجي.
- **قرارات الاستثمار الابتكارية:** هي قرارات تعتمد على التغيرات التكنولوجية لمواكبة التطور التكنولوجي وزيادة القدرة على المنافسة.
- **قرارات استثمارية توسعية:** تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمشروع نظرا لحصول المشروع على أسواق جديدة.

[1] سمية دربال، **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص ص (8، 9).

4- صعوبات اتخاذ القرار الاستثماري:

تواجه المؤسسة عند اتخاذها للقرارات الاستثمارية مجموعة من المشاكل من أهمها:(1)

- صعوبة تقدير الإيرادات التي تتولد من بعض الاستثمارات إضافة إلى النفقات الرأسمالية يصعب تحديد العائد منها والآثار المترتبة عليها؛

- عدم الدقة في التنبؤ بالمبيعات سيؤدي إلى الاستثمار الزائد على الحد أو الاستثمار الأقل من الحد في الأصول الثابتة، ولا شك أن التنبؤ الخاطئ باحتياجات المؤسسة من الأصول الثابتة يترتب عليه نتائج خطيرة؛

_ صعوبة تنظيم وتخطيط تواجد الأصول الرأسمالية بطريقة مناسبة حيث أن التوسع في الأصول الثابتة يتطلب في العادة إنفاق أموال طائلة، وحينما تقوم المؤسسة بإنفاق مثل هذه الأموال فإنها لا بد أن تضع الخطط اللازمة لذلك.

المطلب الثاني: قرارات التمويل

نستكمل قرارات الاستثمار بنوع أخر من القرارات لا تقل قيمتها عنها وهي قرارات التمويل، فبعد اتخاذ الإدارة المالية لقرار الاستثمار تسعى للبحث عن مصادر تمويل لاستثمارات المؤسسة.

1-مفهوم القرار التمويلي:

يمكن حصر تعريف القرار التمويلي كما يلي:

" الحصول على الأموال بالشكل الأمثل أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل وتمويل طويل الأجل، تمويل بالملكية وتمويل بالدين، يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى وبما يعظم ثروة المساهمين أي تعظيم قيمة المؤسسة."[2].

"هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأسواق الفرعية للاستثمارات أي أن قرار التمويل يرتبط بقرار الاستثمار لأنه تكون هناك مقارنة بين معدل مردودية المشروع الاستثماري وتكلفة تمويله."[3]

---

[1]-سمية دربال، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[2] محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 15.

[3] إلياس بوجعادة، مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص3.

لدى يمكن القول بأن القرار التمويلي هو البحث عن المصادر المناسبة للحصول على الأموال وتقييم واختيار تلك المصادر للحصول على المزيج الأمثل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية الاحتياجات والالتزامات المالية للمؤسسة ويعظم قيمتها.

إن قرار التمويل يغطي ثلاثة أنواع رئيسية من القرارات:

❖ **اختيار الهيكل المالي:** هو الخليط المتجانس من مصادر التمويل والذي من خلاله تتمكن المؤسسة من تعظيم مستوى ربحيتها.

❖ **سياسة توزيع الأرباح:** أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة وبين توزيع الأرباح للمساهمين.

❖ **الاختيار بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.**

2- مصادر تمويل المؤسسة:

تتوفر للمؤسسة العديد من البدائل في مصادر التمويل، حيث يمكن تقسيم مصادر التمويل حسب مصدرها إلى:[1]

2-1- المصادر الداخلية: وتتمثل في مصادر التمويل الذاتي أي المصادر المتوفرة للمؤسسة والناتجة عن نشاطها بحيث يمكن أن يخلق هذا النشاط فائضا نقديا من اللجوء إلى خارج بالمؤسسة لطلب الأموال، وتتكون هذه المصادر مما يلي:

❖ **الاحتياطات:** عبارة عن أرباح صافية غير موزعة وتنقسم إلى:

- **الاحتياطات القانونية:** وهي احتياطات إجبارية محددة من طرف القانون.
- **الاحتياطات النظامية:** يتم تحديدها في النظام الأساسي للمؤسسة وذلك بتعيين نسبة محددة من الأرباح السنوية.
- **الاحتياطات الاختيارية:** هي احتياطات يقترحها مجلس الإدارة عند الحاجة إليها.

❖ **المؤونات:** هي أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل.

❖ **الاهتلاكات:** هي عبارة عن مبالغ سنوية تخصصها المؤسسة بهدف تعويض ما اهتلن من أصول ثابتة.

---

[1] آل شبيب دريد كامل، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج، الأردن، 2009، ص ص (118-120).

2-2- المصادر الخارجية:

وتتمثل في مصادر التمويل الخارجي، أي كل المبالغ التي تأتي من خارج المؤسسة بهدف تمويل مختلف عمليتها وتشمل هذه المصادر ما يلي:

❖ **زيادة رأس المال:** يقصد به زيادة رأس مال المؤسسة عن طريق طرح أسهم جديدة للبيع في حالة شركات الأموال، أو عن طريق زيادة حصة الشركاء أو إدخال شركاء جدد، أو عن طريق إعادة التقييم في حالة شركاء الأشخاص.

❖ **الاستدانة:** تعتبر من أهم مصادر التمويل في المؤسسة إذ تم اللجوء إليها من أجل تغطية الاحتياجات التي لم تتمكن المؤسسة من تمويلها بالمصادر التمويل الأخرى عن طريق الدعوة العامة للادخار أو الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليين.

3- العوامل المؤثرة في قرار التمويل:

يتأثر قرار التمويل في المؤسسة بمجموعة من العوامل أهمها:[1]

3-1- تكلفة الاقتراض: تعتبر من أهم المحددات المعتمدة في اختيار وسيلة التمويل وترتبط بعدة عوامل كطبيعة التمويل وحالة السوق ومدة القرض، إضافة إلى أن ضعف المقدرة على التفاوض مع الوسطاء الماليين يرفع من تكلفة الاقتراض.

3-2- حجم المؤسسة: حيث أن المؤسسات الكبيرة الحجم التي يتسم نشاطها عادة بقدر من التنويع تتعرض لمخاطر الإخفاق بدرجة أقل وسيكون لها الدافع لزيادة الأموال المقترضة، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للمؤسسات صغيرة الحجم.

3-3- نوعية الصناعة: تجد نوعية الصناعة تبريرها في أن المؤسسات التي تقوم بنفس النشاط تواجه نفس المحيط الاقتصادي والتكنولوجي وعليه فإن المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع لها مستويات استدانة متقاربة في حين تختلف هذه المعدلات ما بين القطاعات.

3-5- معدل نمو المؤسسة: تلعب فرص النمو بالمؤسسة والاستدانة دورا هاما عندما تسمح هذه الفرص بتغيير الاستدانة الحالية للمؤسسة والتحكم بها مستقبلا.

[1] إلياس بوجعادة، مليكة زغيب، مرجع سبق ذكره، ص 10

3-6- الوفرات الضريبية البديلة: هي منافع تحققها المؤسسة من غير الفوائد حيث أن المؤسسات ذات الوفرات الضريبية المرتفعة مقارنة مع دخلها تلجأ إلى الافتراض بشكل قليل مقارنة مع المؤسسات المشابهة، وأن قرار التمويل يعتمد على مقدار الوفرات الضريبية.

المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعا ثالثا من القرارات وهي قرارات توزيع الأرباح، والتي تعتبر من القرارات المالية المهمة.

1- مفهوم توزيع الأرباح:

❖ **التوزيعات:** هي تلك التدفقات النقدية المقرر توزيعها على حملة الأسهم العادية من الأرباح الحالية أو المتراكمة عن سنوات سابقة وفقا لربحية المؤسسة وسيولتها وبمصادقة مجلس إدارة المؤسسة.

❖ **الأرباح الموزعة:** هي مجموعة النقود المدفوعة إلى حملة الأسهم في المؤسسة جزءا من الأرباح.[1]

من خلال التعريفين نستخلص أن **سياسة توزيع الأرباح** : "سياسة مبنية لدعم الهيكل المالي وذلك عن طريق الاحتفاظ بجزء من أرباح المساهمين لدعم التمويل الذاتي أو توزيع الأرباح على المساهمين لدعم التمويل الذاتي أو توزيع الأرباح على المساهمين للرفع من قيمة الأسهم في سوق المال. "[2]

لدى يمكننا القول أن سياسة توزيع الأرباح تعتبر من أهم السياسات في المؤسسة نظرا لارتباطها المباشر مع المساهمين من جهة ولتأثير سياسة التوزيع على سعر السهم من جهة أخرى.

2- أنواع سياسات توزيع الأرباح:

يوجد العديد من سياسات توزيع الأرباح التي يمكن أن تتبعها المؤسسة وتتمثل في:[3]

2-1- سياسة معدل التوزيعات الثابتة:

تعني دفع الأرباح في شكل نقدي ثابت عند كل سهم على مدى سنوات، وحتى تحافظ على القيمة السوقية للمؤسسة تعمل على تجنب التوزيعات عند انخفاض الأرباح أو رفع الأرباح عندما تكون الفرص الاستثمارية كبيرة.

---

[1] بن الضب علي، **دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة**، رسالة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح،، الجزائر، 2009.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (دروس وتطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص264.

[3] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص (ص407-412).

2-2- سياسة الفائض:

تشير هذه السياسة إلى أن قرار التوزيع لا يخرج عن كونه توزيع الأرباح التي حققتها المؤسسة بين حملة الأسهم وبين الاستثمارات المتاحة للمؤسسة.

2-3- سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات:

يؤدي التضخم وإعادة استثمار الأرباح إلى زيادة مقدار الربح، كما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية بمقدار التوزيعات التي يحصل عليها المساهمون، ومن ثم يفضل المساهمون النمو المنتظم في التوزيعات للوصول إلى سياسة معدل نمو سنوي ثابت للتوزيعات.

2-4- سياسة التوزيعات الإضافية: تعني دفع الأرباح في شكل توزيعات نقدية منتظمة مع توزيعات نقدية إضافية من أجل زيادة الطلب على أسهم المؤسسة وتعظيم قيمتها السوقية، وتتوقف التوزيعات الإضافية على أرباحها واحتياجاتها من الأموال.

2-5- سياسة استقرار نسبة الأرباح الموزعة: تشير هذه السياسة إلى استقرار نمط التوزيعات التي تجريها المؤسسة، ومن ثم فإن زيادة التوزيعات من سنة إلى أخرى أو انخفاضها ولكن بصورة منتظمة تعد توزيعات مستقرة، تحدد الإدارة نسبا مستهدفة للأرباح الموزعة ولا تهتم بمقدار التوزيعات إنما تهتم بالتغيرات التي تحدد التوزيعات من سنة إلى أخرى.

2-6- سياسة التوزيعات في صورة أسهم: تشير التوزيعات في صورة أسهم إلى أن المؤسسة تقوم بتوزيع عدد إضافي من الأسهم على المساهمين بدلا من إجراء توزيعات نقدية.

2-7- سياسة معدل التوزيعات المتغيرة: تعني هذه السياسة بدفع الأرباح بشكل غير منتظم، إذ تتغير وفقا لتغير أرباح السنة.

3- العوامل المؤثرة في سياسة توزيع الأرباح:

توجد العديد من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار من طرف المؤسسة عند تقرير سياسة توزيع الأرباح ومن هذه العوامل نذكر: [1]

[1] حداد فايز سليم، **الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص ص(310، 311).

3-1- التشريعات القانونية:

تخضع المؤسسات لقوانين وأنظمة الدولة التي تعمل فيها مثل قانون الشركات، وهيئاتها وأنظمتها وتعليماتها، فمعظم دول العالم لا تسمح للمؤسسات بدفع توزيعات من رأس مالها القانوني والذي يقاس بالقيمة الإسمية للأسهم العادية، وكذلك لا يسمح للمؤسسات عادة أن توزع الأرباح إذا كانت مفلسة قانونيا، وهذه التشريعات القانونية توضع من أجل حماية أموال الدائنين والمقرضين.

3-2- فرص النمو:

إن حاجات المؤسسة للتمويل متعلقة مباشرة بتوقعاتها للنمو المستقبلي ولحجم الأصول التي يجب امتلاكها، ويجب على المؤسسة تقييم العائد والمخاطرة لمشاريعها الاستثمارية لتمدها بالقدرة على الحصول على التمويل الخارجي بالإضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة تحديد تكلفة وسرعة الحصول على التمويل.

3-3- القيود التعاقدية:

إن قدرة المؤسسات على توزيع الأرباح تحكمها الشروط التعاقدية بين المؤسسة والجهات المقرضة من خلال شروط العقد، ومن الطبيعي أن يكون الهدف الأساسي من هذه القيود هو حماية المقرضين وعدم إضعاف قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية اتجاههم.

3-4- القيود الداخلية:

تتقيد قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح بكمية السيولة النقدية المتوفرة لديها، فقد تكون المؤسسة رابحة بالفعل وحققت أرباح وفيرة خلال السنوات السابقة ولكن نظرا لاحتجاز هذه الأرباح واستعمالها لتمويل المؤسسة وتوسعة العملية التشغيلية للمؤسسة فإنه لا تتوفر لها السيولة الكافية لتوزيع أرباح عالية على المساهمين.

3-5- اعتبارات السوق:

تضع المؤسسة سياسة توزيع الأرباح وفقا لطبيعة الاستجابة المتوقعة لحملة الأسهم ذلك أن حملة الأسهم يتخذون قرارهم في شراء الأسهم بناء على معايير منها طبيعة سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، كما أن سياسة توزيع الأرباح تعتبر كإشارة على الحالة المالية للمؤسسة مما يؤثر على قيمة السهم في السوق المالي.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي و جودة المعلومات المحاسبية

تهدف القوائم المالية لتوفير المعلومات المفيدة لمقابلة الأغراض المختلفة لمستخدمي تلك القوائم سواءا داخل المؤسسة أو خارجها، وحتى تكون المعلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرار لابد من توفر مجموعة من الخصائص النوعية فيها، لذلك فإن الهدف الأساسي من تحديد هذه الخصائص هو استخدامها لتقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبة

تمثل المعلومات المحاسبة المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي، بعد تغدية بالبيانات لمعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية تؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية والعملية التي يستند إليها المستخدمون المخلفون عند عملية اتخاد القرار، وحتى يستند إليها هؤلاء المستخدمين يجب أن تكون ذات جودة.

إن الجودة كمصطلح مشتق من كلمة لاتينية Qualies يقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته.[1]

كما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء، ووضع الشيء المواد تحقيقه.[2]

إن جودة المعلومات المحاسبة تتمثل في الخصائص التي تتسم بها هذه المعلومات المحاسبة، والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبة، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية من جهة، وفي تقييم المعلومات المحاسبة التي تنتج عن تطبيقات محاسبة بديلة، وفي التمييز بين ما بعد ضروري وما لا يعد كذلك من جهة أخرى.

كما تعد جودة المعلومات المحاسبة كمعيار يمكن على أساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبة لغرض القياس والافصاح للمحاسبي في القوائم المالية بما يتيح أكثر المعلومات الجيدة هي الاكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.[3]

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن جودة المعلومة المحاسبة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين.

---

[1] نزار عبد الحميد البارودي، **مستلزمات الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في المنظمات العربية**، مجلة المنصورة، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة المنصورة، العراق 2000، ص 88.

[2] المجمع العربي للمحاميين القانوني، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2003، ص152.

[3] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلال للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص 144.

إن جودة المعلومة المحاسبية تتحقق انطلاقا من مجموعة المعايير التالية:[1]

❖ **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة القوائم المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإيضاح الكافي عن أدائها.

❖ **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الادارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المالية.

❖ **معايير فنية:** إن نوفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة القوائم المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة.

❖ **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبة بإعداد المعايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبة، مما برز معه مساءلة الادارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثمار اتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة قوائم مالية تتمتع بالنزاهة والامانة.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة في القوائم المالية

الخصائص النوعية هي مواصفتها معينة يجب توافرها في المعلومات المقدمة في القوائم المالية حثى تصبح مقيدة للمستخدمين، وقد ورد بالإطار الفكري عن لجنة المحاسبة الدولية أربع خصائص أساسية يجب توفرها في المعلومات التي تشمل عليها القوائم المالية وهي: [2]

1- القابلية للفهم:

يفترض أن يدعى مستخدمين المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المؤسسة ونشاطها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بدل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية المؤسسة، لأنه كلما كانت المعلومات بعيدة عن التعقيد والصعبة كان اتخاذ القرار سليم.

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة غزة الاسلامية، فلسطين، 2009، ص 59.

[2] كمال الدين مصطفى الدمراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2007، ص ص (38، 40).

2- الملائمة:

حتى تكون المعلومات المحاسبية المعروقة ملائمة يجب ان تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الاحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو التعديل عملية التقييم السابقة.

وتعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لدورها التنبئي في التنبؤ بالأداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة، وبقدرة المؤسسة في مواجهة الاحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.

3- الموثوقية:

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب ان تكون ذات موثوقية خالية من الأخطاء الأمة والحياد، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والاحداث أو من المتوقع حصولها مستقبلا، وهي تتفرع إلى:

3-1- التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات المحاسبية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والاحداث الأخرى التي حدثت في المؤسسة أو من المتوقع أن تعتبر عنها بطريقة معقولة.

3-2- الجوهر فوق الشكل: حتى تتمثل المعلومات المحاسبية بصدق العمليات والأحداث الأخرى التي من المفترض أن تمثلها، فمن الضروري أن تكون عرضت وثم المحاسبة عنها طريقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط.

3-3- الحياد: تبين هذه الخاصية ان تكون المعلومات المحاسبية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف لتحقيق غرض أو هدف محدد، وإنما للاستخدام العام ودون تحيز.

3-4- الحيطة والحذر: تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في اتخاد الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات التأكد، بحيث لا يتم تضخيم الاصول والايرادات ولا تخفيض الالتزامات والمصروفات.

3-4- الاكتمال: وتعني أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة، ضمن حدود أي أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وبالتالي تصبح غير موثوقة، ويخفض ذلك من درجة ملائمتها.

4- القابلية للمقارنة:

يقصد بها امكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، أو المقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة.

❖ القيود على المعلومات الملائمة والموثوقية:

- **التوقيت السليم:** إن التأخير في إعداد القوائم المالية قد حسن من المصداقية عند تكلفة الملائمة.
- **الموازنة بين المنفعة و التكلفة:** إن المنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف الناتجة عنها.
- **الصورة الصادقة:** توصف المعلومات غالبا بأنها صحيحة و عادلة أو تمثل بعدالة الوضعية المالية و الأداء، والتغير في الوضعية المالية للمؤسسة.
- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** للوفاء بأهداف القوائم المالية يجب على معدي المعلومات أن يحققوا التوازن الملائم بين الخصائص النوعية.

المبحث الرابع: أثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها على اتخاذ القرارات

إن المعلومات الواردة في القوائم المالية تؤثر على سلوك متخذي القرارات، لذلك يتوجب عليهم دراسة هذه القوائم بشكل يضمن اتخاذ قرارات جيدة.

المطلب الأول: تقييم المركز المالي والأداء

يتمثل دور القوائم المالية في توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات، ويمكن إبراز ذلك في ما يلي:[1]

- توفير المعلومات النافعة لتقدير احتمال تحقق تدفقات الخزينة، وكذلك أهمية هذا التدفق وفترات حدوثه الممكنة؛

- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات واتجاه عوامل اخرى من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛

- تعرض الميزانية الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة لتغيير الموارد والالتزامات وتعكس أدائها، وتفيد هذه المعلومات المستخدمين في معرفة مدى قدرة المؤسسة على توفير السيولة وقدرتها على سداد التزاماتها؛

- يوفر جدول حساب النتائج مختلف المعلومات حول أداء المؤسسة، وبشكل خاص الربحية المطلوبة من أجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من المحتمل أن تسيطر عليها في المستقبل؛ كما تفيد هذه المعلومات في التنبؤ بطاقة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من مواردها الموجودة، وتفيد في اتخاذ القرارات التي بموجبها يمكن أن توظف موارد أخرى؛

- تعتبر المعلومات المتعلقة بالتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسة والتي توفرها قائمة التدفقات النقدية مفيدة لتقييم نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، وتزود المستخدمين بأسس لتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقد وما يعادل النقد وحاجات المؤسسة لاستخدام هذه التدفقات النقدية قصد اتخاذ القرارات الصحيحة بناء على هذه المعلومات.

---

[1] زغدار أحمد، سفير محمد، **مقومات عرض المعلومات في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، ملتقى حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، البليدة، الجزائر، أيام13، 14، 15 أكتوبر2009، ص ص1، 2.

إن الأجزاء المكونة للقوائم المالية متداخلة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى، فمع أن كل قائمة تحتوي معلومات مختلفة عن الأخرى إلا أنه لا يمكن لأي منها أن تخدم غرضا واحدا أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية المفيدة في اتخاذ القرارات.

إذن فالمعلومات حول الوضعية المالية توفر أساسا من طرف الميزانية والمعلومات حول الأداء فتوفر من طرف جدول حسابات النتائج، أما المعلومات حول تغير الوضعية المالية فيتوفر جدول تدفقات الخزينة.

شكل(2-2): دور القوائم المالية

تقديم معلومة حول

	الوضعية المالية	الأداء	تغير الوضعية المالية
الفائدة	– قياس قدرة المؤسسة على جني دخل للخزينة. – تقييم حاجة المؤسسة إلى قروض مستقبلية وتوزيع تدفقات للخزينة. – قياس قدرة المؤسسة على التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق.	– قياس قدرة المؤسسة على جني تدفقات للخزينة اعتمادا على الموارد الموجودة. – اعداد أحكام حول مدى الفعالية الازمة التي ينبغي توفرها حتى تستطيع المؤسسة توظيف موارد إضافية.	– أخد نظرة حول نشاطات الاستثمار، التمويل والنشاطات العمليات خلال الدورة. – أخد نظرة حول قدرة المؤسسة على تحقيق مداخيل خزينة وشبه خزينة. – تحديد حاجة المؤسس إلى استعمال هذه التدفقات.
الوثيقة المرجع	**الميزانية**	**جدول حسابات النتائج**	**جدول تدفقات الخزينة**

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التوازنات المالية للمؤسسة

سيتم في هذا المطلب دراسة التوازن المالي من خلال تحليل الميزانية ودراسة التوازن المالي عن طريق قائمة التدفقات النقدية.

1- دراسة التوازن المالي من خلال تحليل الميزانية:

يتم دراسة التوازن المالي من خلال تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية وفيما يلي الشكل المختصر للميزانية المالية:

الجدول(1-2): الميزانية المالية المختصرة

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول غير جارية		الأصول الخاصة	
الأصول جارية		الخصوم غير الجارية	
		الخصوم الجارية	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من بين المؤشرات و النسب المستخدمة لدراسة التوازن المالي ما يلي:

1-1- المؤشرات المالية: تتمثل فيما يلي: [1]

❖ **رأس المال العامل:** يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الاصول المتداولة، أو هو ذلك الفائض المالي الناتج عن التمويل الاحتياطات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة ويتم حسابه بطريقتين هما:

- **طريقة أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل= (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) – أصول غير جارية

- **طريقة أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل= الأصول الجارية – الخصوم الجارية

[1] سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، باتنة، الجزائر، 2009، ص ص (58-63).

وتوجد ثلاث حالات مختلفة لرأس المال العامل هي:

- **رأس المال العامل موجب:** يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياطات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.
- **رأس المال العامل معدوم:** في هذه الحالة تغطي الاموال الدائمة الاصول الثابتة فقط، اما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض قصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل.
- **رأس المال العامل سالب:** يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثمارها وباقي احتياجاتها المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة غلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

❖ **احتياجات رأس المال العامل:**

يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل= [الأصول الجارية– القيم الجاهزة]– [الخصوم الجارية– السلفات المصرفية]

ويفسر احتياج رأس المال العامل حسب الحالات التالية:

- **احتياج رأس المال العامل موجب:** يعني أن احتياجات التمويل لم تغطى كليا. بموارد الدورة وبالتالي البحث عن مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطية احتياجات الدورة، وهي بجاجة لرأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.
- **احتياج رأس المال العامل سالب:** أي أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل، بل على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار، وهي وضعية جيدة للمؤسسة.

❖ **الخزينة:**

عبارة عن مجموع الاموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، ويمكن حسابها بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة= رأس المال العامل– احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة= القيم الجاهزة– السلفات المصرفية

وتوجد ثلاث حالات للخزينة تتمثل في:

- **الخزينة موجبة:** هذا يعني أن رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل، أي أن هناك توازن مالي.
- **الخزينة معدومة:** أي أن المؤسسة قامت بتغطية جميع ديونها بالسيولة المتوفرة لديها وهي الوضعية العادية المقبولة.
- **الخزينة سالبة:** هذا يعني أن المؤسسة في حالة عجز عن توفير السيولة لتغطية الديون المستحقة.

1-2- نسب السيولة:

وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها لسائلة، وشبه السائلة، وتتمثل هذه النسب في: [1]

❖ **نسبة السيولة العامة:** تقيس هذه النسبة مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في المستقبل القريب على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل بحيث كلما زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، كلما كان ذلك بمثابة دليل على قدرة المؤسسة في سداد التزاماتها، وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

إن المعدل المنخفض لهذه النسبة يوحي بحدوث مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد يؤدي إلى عجز المؤسسة على تسديد ما عليها، ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد.

❖ **نسبة السيولة السريعة:** سميت نسبة السيولة السريعة لأنها لا تأخذ في عين الاعتبار المخزونات وبالتالي تعطي ضمانا أكبر على قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة = [الأصول المتداولة – قيم الاستغلال/ الخصوم المتداولة

يجب أن لا تقل هذه النسبة عن 0.75.

❖ **نسبة السيولة الفورية:** تهتم هذه النسبة بالأصول أكثر سيولة، وتوضح مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معيّن لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

[1] سليمان أبو صبحا، **الإدارة المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 209، ص 250.

نسبة السيولة الفورية= القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة

2- دراسة التوازن المالي عن طريق قائمة التدفقات النقدية:

من بين النسب المستخدمة لدراسة التوازن المالي عن طريق قائمة التدفقات النقدية ما يلي: [1]

2-1- نسبة تغطية النقدية: وتحدد وفق العلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

حيث توضح هذه النسبة مدى استطاعة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

2-2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: تتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء، وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في توفير السيولة اللازمة لدفع فوائد الديون المستحقة.

2-3- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة: تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة

وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال الصافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى الخطر المتعلق بالسيولة، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بجميع أو جزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخليا.

[1] حميدة فوغالية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس مردودية المؤسسة

بعد حصول المؤسسة على الموارد المالية بناء على الهيكل المالي الأمثل لها، والنتائج المحققة تقوم بتوظيفها في الاستثمارات، ويجب أن تقارن الأصول المستخدمة من جهة بالأموال الخاصة من جهة أخرى.

1- مفهوم المردودية:

يمكن تعريف المردودية بأنها تلك العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستعملة لتحقيقها، وهي تقيس كفاءة المؤسسة، وتدل على قدرتها على توليد نتائج مقابل كمية معطاة من الوسائل، ونميز في المؤسسة بين المردودية من وجهة نظر المؤسسة، والمردودية من وجهة نظر المساهمين، فيطلق على الأولى المردودية الاقتصادية، وعلى الثانية بالمردودية المالية. [1]

يتم دراسة مردودية المؤسسة استنادا إلى الميزانية في تحديد مجموع الأصول المستخدمة في المؤسسة ويتم ربط هذه الأصول مع النتائج المحققة على مستوى جدول حساب النتائج.

2- المردودية الاقتصادية:

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج، والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتحسب كما يلي: [2]

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

ويتم تحليل المردودية الاقتصادية إلى:

معدل المردودية الاقتصادية = (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/ رقم الأعمال) × (رقم الأعمال/الأصول الاقتصادية)

حيث:

❖ **النسبة الأولى:** تسمى معدل الهامش الاقتصادي ويمثل مؤشر لقياس مستوى الربحية إذ يدل على مدى قدرة المؤسسة على تخفيض التكاليف لزيادة النتائج المحققة فهو يعبر عن فعالية السياسة التجارية للمؤسسة.

---

[1] تالي رزيقة، **تقييم الأداء للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، البويرة، الجزائر، 2012، ص49.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 384.

❖ **النسبة الثانية:** تسمى معدل دوران الأصل الاقتصادي، يدل على مدى قدرة المؤسسة على ترجمة أصلها الاقتصادي إلى رقم أعمال.

3- المردودية المالية:

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

إن هذه العلاقة تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية، تمكن المؤسسة من استعادة ورفع مستوى الأموال الخاصة.

4- الرافعة المالية:

يشرح أثر الرافعة المالية مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية) بدلالة معدل مردودية الأصل الاقتصادي وتكلفة الديون، وتعرف على أنها الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية، فهي المقدار الذي يترجم المردودية الاقتصادية إلى المردودية المالية، ويمكن تبيين ذلك كما يلي:

$$R_{net} = R_{exp} - CF$$

$$R_{net} = (R_e \times AE) - iD$$

$$R_{net} = R_e(CP + D) - iD$$

$$Rcp = \frac{R_{net}}{cp}$$

$$Rcp = [R_e(CP + D) - iD]/cp$$

$$Rcp = \frac{R_e cp}{cp} + \frac{D(R_e - 1)}{cp}$$

$$Rcp = R_e + \frac{D(R_e - i)}{cp}$$

حيث:

R_e : المردودية الاقتصادية

R_{net}: النتيجة الصافية

Rcp: مردودية الأموال الخاصة

D: الديون

i: تكلفة الاستدانة

CF: المصاريف المالية

AE: الأصل الاقتصادي

R_{exp}: نتيجة الاستغلال

cp: الأموال الخاصة

إن الأصل الاقتصادي الذي تم تمويله بمزيج من الموال الخاصة والديون يفترض أنه سيولد مردودية اقتصادية تمكن من توزيع الأرباح بين كل من التكاليف المالية لفائدة المقرضين، والضرائب على الأرباح لفائدة الدولة، والأرباح الصافية لفائدة المساهمين، ويحدث الرفع المالي عندما تستدين المؤسسة ويظهر أثر الرفع في مدى قدرة الأصل الاقتصادي الجديد على توليد نتائج قادرة على تغطية الفوائد الناتجة عن الاقتراض، وبذلك تستحق المؤسسة مردودية أموال خاصة تفوق معدل المردودية الاقتصادية وهذا ما ينعكس إيجاد على فرص نمو المؤسسة.[1]

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص (281، 282).

خلاصة

تعتبر القرارات أمرا ضروريا لأي مؤسسة، حيث تمثل عملية اتخاذ القرارات مجموعة من الخطوات المدروسة المستخدمة للوصول إلى أفضل قرار، وتعتبر قرارات الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح من القرارات الاستراتيجية في المؤسسات، كما أن القرارات المالية الرشيدة هي القرارات التي تبنى على دراسة مفصلة لجميع المعلومات.

الفصـــــل الثـالث

واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل وأثره على اتخاذ القـــرارات

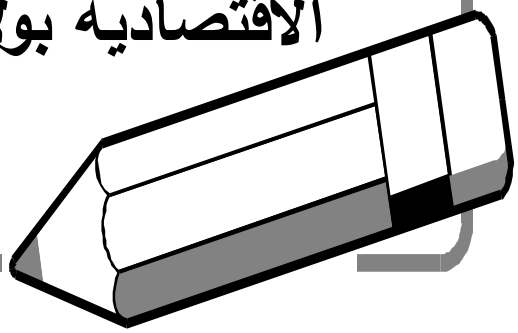

تمهيد:

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، حيث أن عملية التنظير قد عرفت تطورا كبير الدى أصبح أكثر أهمية تطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها، لذلك فالهدف من الدراسة الميدانية التعرف على تأثير الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سيتم إيضاح الجانب التنظيمي للدراسة الميدانية، حيث يتم التطرق لتخطيط وتصميم أداة الدراسة، لننتقل بعدها لإبراز أساليب المعالجة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة، وأخيرا إجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها وثباتها.

المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداة الدراسة

سنتطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى نوع الأداة التي استخدمت في جمع البيانات وكذا المحاور التي تغطيها.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

1-1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، وذلك حتى تكون هذه الدراسة شاملة نوعا ما وذات مصداقية أكبر ويمكن الحكم من خلالها على موضوع الدراسة.

1-2- عينة الدراسة: لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع (40) استمارة لكن لم يتم استرجاع سوى (35) منها، والجدول الموالي يوضح الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة:

جدول رقم (1-3): الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة

الاستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الاستبانات المسترجعة	35	%87.5
الاستبانات غير المسترجعة	5	%12 .5
الاستبانات الكلية	40	%100

المصدر: من إعداد الطالتبين.

2- أداة الدراسة:

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية ثم الاستعانة بالاستبانة **(أنظر الملحق02)** كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة، حيث تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

2-1- القسم الأول: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويشمل الجنس، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية والعمر.

2-2- القسم الثاني: يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية، وتم تقسيمه لمحورين كالتالي:

❖ **المحور الأول:** يناقش مدى توفر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية ويتكون من (19) فقرة.

❖ **المحور الثاني:** يناقش مدى رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ويتكون من ثلاث فروع :الفرع الأول (07) فقرات، الفرع الثاني(04) فقرات، الفرع الثالث (06) فقرات .

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIKERT) الخماسي والموزعة كما يلي:

الجدول (2-3) : توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين.

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها إجابات محددة.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCES)، والذي يرمز له اختصارا (SPSS)، وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية ...إلخ، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي ...إلخ.

1- المدى:

قمنا بحساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت الخماسي(5-1=4) بحيث تمثل 5 عدد الفئات، ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

طول الفئة = المدى/عدد الفئات

$5/4$ =

0.8 =

وهكذا يصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول (3-3) : جدول التوزيع لسلم ليكارت

الفئة	[1-1.80]	]1.80-2.6]	]2.6-3.40]	]3.40-4.2]	[4.2-5]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

3- ألفا كرونباخ (Crambach'Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- الانحراف المعياري: يعتبر من أكثر مقاييس التشتت أهمية لأنه مفهوم جبري محدد بدقة ومن أقواها حساسية وأثرها شيوعا، والفكرة الأساسية له هي أنه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الإنحراف المتوسط نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية، وذلك بتربيع الإنحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n} ni\,(xi - \overline{x})^2}{N}}$$

5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coeffient): لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، وتم استخدامه كذلك في نماذج الانحدار.

6- اختبار (T) في حالة عينة واحدة (T-Test): لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

7- اختبار تحليل التباين الأحادي- ذو الاتجاه الواحد One Way Analysis of A NOVA (variance): لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

8- اختبار T(T-Test) للعينة المستقلة: لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين الإجابة.

9- إختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أو لا.

المطلب الثالث: إختبار أداة الدراسة

سيتم دراسة الصدق الظاهر والبنائي لأداة الدراسة (الإستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

1- صدق أداة الدراسة (الإستبيان):

يقصد بصدق أداة الدراسة "شمول الإستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

1-1- الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (04) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، وقد تم إجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة بناء على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان.

1-2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة (الصدق البنائي):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأهداف الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة (35)، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط **(أنظر الملحق 02)** بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له كالتالي:

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مدى توفر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل.**

الجدول (4-3): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي	0. 330	0.53
02	يتم الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين	0 .514	0.002
03	من الضروري الإفصاح عن البنود العادية والبنود غير العادية كل على حدى في الفوائم المالية	0.601	0.000
04	تقوم المؤسسة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود مؤسسات تابعة خاضعة لسيطرتها	0.351	0.038
05	تفصح المؤسسة عن معلومات بخصوص طرق حساب اهتلاك الأصول.	0.089	0.611
06	تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم والتقييم من قبل المستخدمين	0.413	0.014
07	تستخدم المؤسسة الملاحق عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.	0.227	0.191
08	تستخدم المؤسسة الملاحظات والهوامش للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	0.533	0.001
09	تستخدم المؤسسة المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	0.241	0.163
10	تستخدم المؤسسة القوائم المالية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	0.212	0.221
11	تستخدم المؤسسة تقرير رئيس مجلس الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	0.417	0.013
12	تستخدم المؤسسة تقرير المراجع الخارجي عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	0.360	0 .034
13	تفصح المؤسسة عن جميع الإلتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة	0.484	0.003
14	تفصح المؤسسة عن الأطراف والصفقات العامة ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمؤسسة	0.669	0.000
15	تفصح المؤسسة عن الشكوك حول استمرارية المؤسسة	0.468	0.005
16	تفصح المؤسسة عن تعديل الأخطاء وطرق معالجتها والتغيرات	0.421	0.012

	المحاسبية		
17	تبرز المؤسسة بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي قامت بإستخدامها	0 .543	0.001
18	تطبيق النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة والموثوقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل مستخدميها	0.450	0.007
19	الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة لمختلف الفئات المستفيدة منها	0.558	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يوضح هذا الجدول معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، بحيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث نلاحظ أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مدى رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية**

أ- الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قرار الاستثمار):

الجدول (5-3): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	قرار الاستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسة	0.489	0.003
02	يبنى قرار الاستثمار على أساس المخاطر المحتملة	0.595	0.000
03	تستخدم الأموال في قرار الاستثمار لاقتناء مختلف الأصول	0.366	0.031
04	لا يتخذ قرار الاستثمار بناءا على أساس العائد المتوقع فقط	0.639	0.000
05	من أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار قيمة التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة	0.559	0.000
06	قرار الاستثمار هدفه توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات	0.664	0.000
07	يتم تقييم الاستثمارات وفق معايير تقنية	0.601	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يوضح هذا الجدول معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الأول والمعدل الكلي لفقراته، وتعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي بحيث نلاحظ من الجدول أن كل القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05، كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

ب- الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (قرار التمويل):

الجدول (6-3): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	يعتبر قرار التمويل كيفية الحصول على الأموال بالشكل الأمثل	0.340	0.046
02	يتأثر قرار التمويل بتكلفة الاقتراض	0.668	0.000
03	يبنى قرار التمويل على المردودية الاقتصادية	0.680	0.000
04	يتم اتخاذ القرار حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل	0.730	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يوضح هذا الجدول معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، حيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

جـ- الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح):

الجدول (7-3): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث

الرقم	العبارة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	يقوم قرار توزيع الأرباح على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة	0.695	0.000
02	يؤثر قرار توزيع الأرباح على اتجاهات المستثمرين مستقبلا	0.708	0.000
03	تؤثر السيولة المتاحة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح	0.493	0.003
04	وجود الفرص الاستثمارية يؤثر على قرار توزيع الأرباح	0.608	0.000
05	يسعى قرار توزيع الأرباح إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي للمؤسسة	0.516	0.001
06	تبنى سياسة توزيع الأرباح على توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم	0.591	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss.

يوضح هذا الجدول معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثالث والمعدل الكلي لفقراته وتعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي، بحيث نلاحظ أن القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثالث هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

د- الصدق الداخلي لجميع فروع المحور الثاني:

الجدول (8-3): معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الثاني والمعدل الكلي لفقرات المحور الثاني

الفروع	معامل الارتباط بمعدل المحور الثاني	مستوى الدلالة
الفرع الأول (قرار الاستثمار)	0.865	0.000
الفرع الثاني (قرار التمويل)	0.852	0.000
الفرع الثالث (قرار توزيع الأرباح)	0.895	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يوضح هذا الجدول معاملات الإرتباط بين كل فرع من فروع المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي ،بحيث أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الإحتمالية لكل محور هي أقل من 0.05 ومعاملات الإرتباط موجبة مما يدل أن فروع المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لجميع محاور الدراسة:**

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة، والجدول التالي بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة:

الجدول (9-3): معامل الإرتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة

المحاور	معامل الإرتباط بالمعدل الكلي	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.851	0.000
المحور الثاني	0.859	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

يوضح الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين متوسط المحاور والمعدل الكلي للاستبيان، ويتضح من الجدول أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من 0.05 ،ومعاملات الارتباط موجبة مما يدل على أن محاور الدراسة صالحة لما وضعت لقياسه.

2- ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات الإستبيان تم قياس معامل "ألفا كرونباخ" **(أنظر الملحق02)** والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقترب من الصفر كان الثبات منخفضا و يوضح هذا الجدول معاملات الثبات بين معدل القبول 0.6.

الجدول (10-3) : معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

محاور الإستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	19	0.735
المحور الثاني	17	0.823
معدل الثبات العام	36	0.843

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نتائج spss.

نلاحظ أن معاملات الثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.6 وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الإستبانة، وبالتالي قابلة للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

نرمي من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، مع إختبار التوزيع الطبيعي وكذلك تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفة، وسيتم التطرق لها وتحليلها. (أنظر الملحق).

1- الجنس: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول (11-3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	19	%54.3
أنثى	16	%45.7
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن أغلبية أفراد العينة تمثل الذكور بتكرار (19) فردا ونسبة مئوية 3 .54%، تليها فئة الإناث بتكرار (16) فردا ونسبة مئوية 45.7% .

الشكل (1-3): نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات الجنس

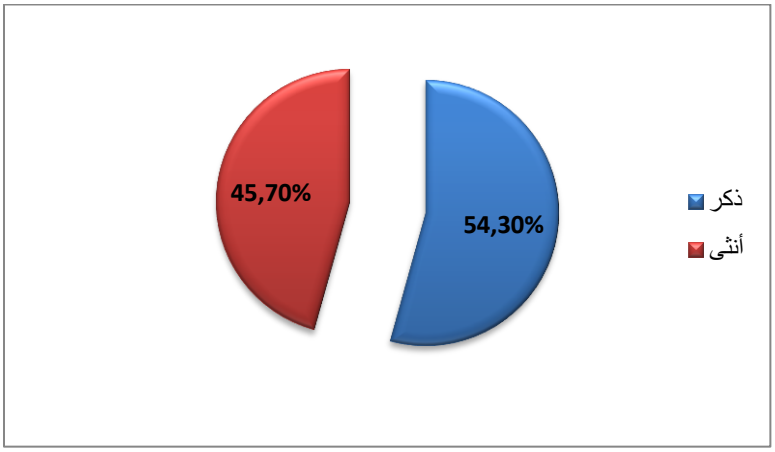

2- الوظيفة:

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول (2-3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	06	%17.1
محاسب	14	%40
رئيس مصلحة	06	%17.1
وظيفة أخرى	09	%25.7
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة تمثل محاسبين بتكرار (14) فردا ونسبة مئوية 40%، وفي المرتبة الثانية نجد من يشغلون وظائف أخرى بتكرار (09) أفراد ونسبة مئوية 25.75%، ثم المديرين وكذا رؤساء المصالح بتكرار (06) أفراد ونسبة مؤوية 17.1% .

والشكل الموالي يوضح هذا التوزيع:

الشكل (3-3): نسبة توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

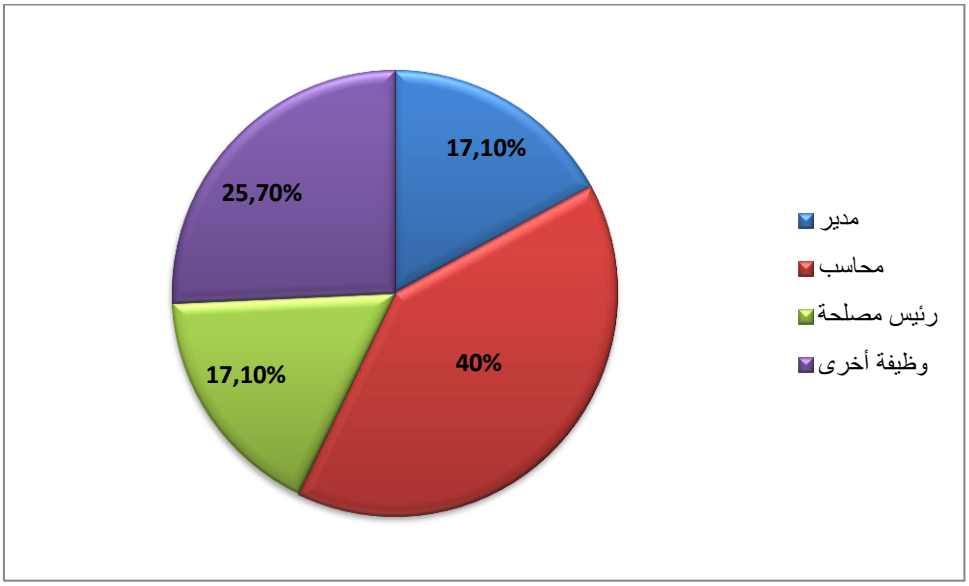

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

3- المؤهل العلمي:

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول (3-13) : توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	13	%37.1
ماستر	09	%25.7
ماجستير	06	%17.1
دكتوراه	01	%02.9
شهادات مهنية	06	%17.1
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من الجدول أن المؤهل العلمي يعد مرتفع، حيث كانت الأغلبية من الذين يحملون درجة ليسانس بما نسبته37.1 % بتكرار (13) فردا، يليهم (09) أفراد حاملين لشهادة ماستر بما نسبته 25.7% متبوعة بفئة شهادة ماجستير وفئة شهادات مهنية بنسبة 17.1% بتكرار (06) أفراد، أما الدكتوراه فكانت تمثل 02.9% بتكرار (01) فرد، والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي:

الشكل (3-4): نسبة توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

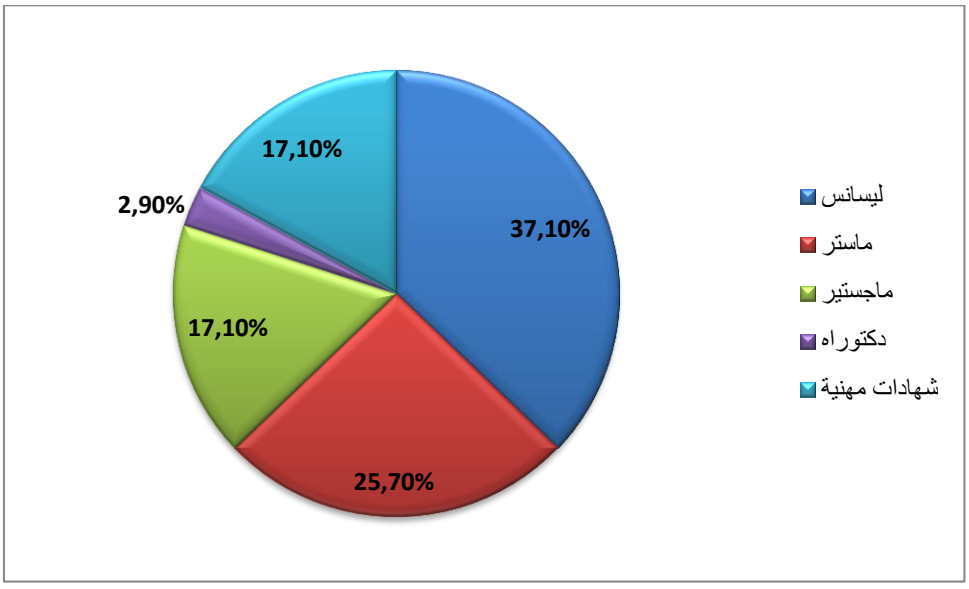

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

4- الخبرة المهنية:

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية:

الجدول (3-14) : توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	17	%48.6
من 5 إلى 10 سنوات	12	%34.3
أكثر من 10 سنوات	06	%17.1
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS.

نلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة (17) فردا أي ما نسبته 48.6% من مفردات العينة، في حين جاء في المرتبة الثانية الفئة من 5 إلى 10 سنوات خبرة بتكرار (12) فردا وبنسبة مئوية 34.3% وآخر مرتبة كانت فئة أكثر من 10 سنوات بتكرار (06) أفراد أي بنسبة 17.1%، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (3-5) : نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

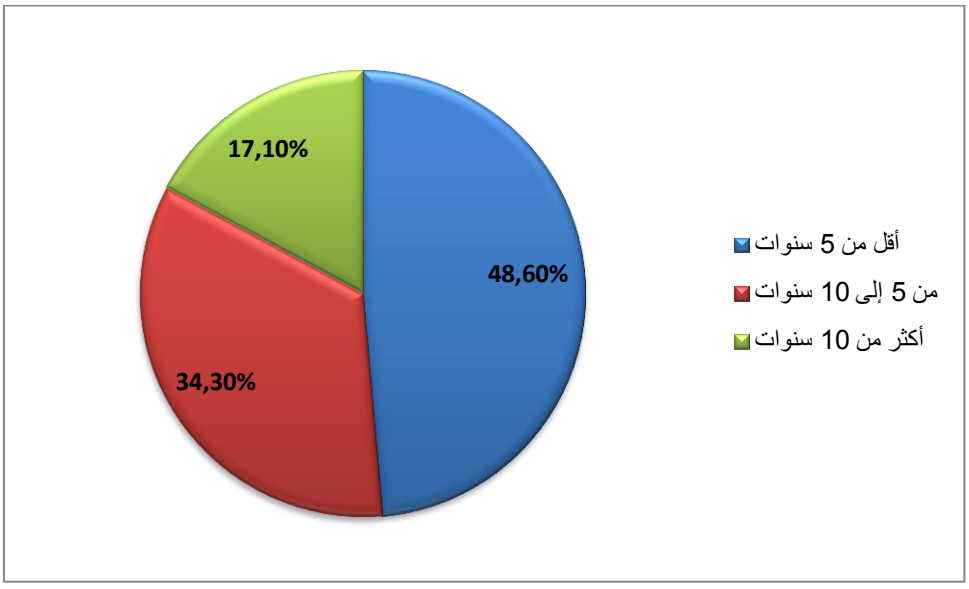

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

5- العمر: يبين الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب العمر:

الجدول (15-3) : توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 35 سنة	14	%40
من 35 إلى 40 سنة	12	%34.3
من 41 إلى 45 سنة	5	%14. 3
أكبر من 45 سنة	4	%11.4
المجموع	35	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أن أكبر فئة عمرية هي التي تنتمي إلى المجال[أقل من 35 سنة[، بتكرار مقداره (14) فردا ونسبة مئوية 40%، تليها الفئة التي تنتمي إلى المجال من [من 35 إلى 40 سنة] بتكرار مقداره(12) فردا ونسبة مئوية 34.3%، ثم الفئة العمرية من [41 إلى 45 سنة] بتكرار (05) أفراد ونسبة مئوية 14.3%، آخر مرتبة كانت للفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال من [أكبر من 45 سنة [بعدد أفراد يساوي (4) ونسبة مؤوية 4. 11%، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (9-3): نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات االعمر

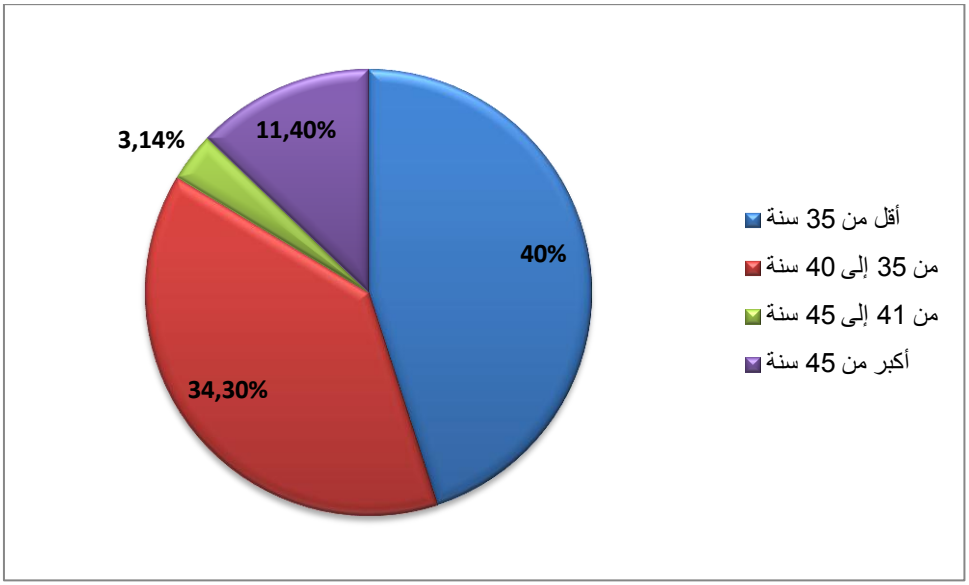

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL.

المطلب الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف–سمرنوف "sample k–s")

اختبار كولمجروف–سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا **(أنظر الملحق02)**، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبار:

الجدول (16–3): إختبار التوزيع الطبيعي

المحاور	قيمة Z	القيمة الإحتمالية
جميع المحاور	0 .143	0.066

المصدر: من إعداد الطالتبين بالإعتماد على مخرجات الـ SPSS.

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.066، وهي أكبر من القيمة المقدرة إحصائيا والتي تساوي 0.05، وهذا يدل على أن بيانات الدراسة تتبع توزيعا طبيعيا ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الثالث: تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

1– تحليل فقرات الإستبانة:

لتحليل البيانات تم استخدام اختبارT، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة t المحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 نقبل الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض، ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية. **(أنظر الملحق02)**

1–1– تحليل فقرات المحور الأول: مدى توفر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاص بفقرات المحور الثاني من الاستبانة:

الجدول (17-3): تحليل فقرات المحور الأول (مدى توفر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	القيمة الإحتمالية
01	الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي	4.00	1.029	5.749	0.000
02	يتم الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين	3.26	1.172	1.298	0.203
03	من الضروري الإفصاح عن البنود العادية والبنود غير العادية كل على حدى في القوائم المالية	3.69	0.900	4.507	0.000
04	تقوم المؤسسة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود مؤسسات تابعة خاضعة لسيطرتها	3.43	1.170	2.166	0.037
05	تفصح المؤسسة عن معلومات بخصوص طرق حساب اهتلاك الأصول	3.26	1.268	1.200	0.239
06	تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم والتقييم من قبل المستخدمين	3. 77	1.215	3.757	0.001
07	تستخدم المؤسسة الملاحق عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	3.66	1.027	3.784	0.001
08	تستخدم المؤسسة الملاحظات والهوامش للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	3.66	1.136	3.422	0.002
09	تستخدم المؤسسة المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	3.80	1.052	4.501	0.000
10	10. تستخدم المؤسسة القوائم المالية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	4.26	0.657	11.316	0.000
11	11-تستخدم المؤسسة تقرير رئيس مجلس الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	3.40	1.006	2.353	0.025
12	12- تستخدم المؤسسة تقرير المراجع الخارجي	3.66	1.083	3.589	0.001

	عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية				
13	تفصح المؤسسة عن جميع الالتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة	3.03	1.200	0.141	0.889
14	تفصح المؤسسة عن الأطراف والصفقات العامة ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمؤسسة	3.14	1.192	0.709	0.483
15	تفصح المؤسسة عن الشكوك حول استمرارية المؤسسة	2.91	1.222	-0.415	0.681
16	تفصح المؤسسة عن تعديل الأخطاء وطرق معالجتها والتغيرات المحاسبية	3.63	1.087	3.421	0.002
17	تبرز المؤسسة بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي قامت باستخدامها	3.69	1.132	3.585	0.001
18	تطبيق النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة والموثوقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل مستخدميها	3.74	1.245	3.530	0.001
19	الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة لمختلف الفئات المستفيدة منها	3.60	1.241	2.859	0.007

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.749 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي3.26 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.4] وقيمة t المحسوبة تساوي 1.298 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي0.203 وهي أكبر من 0.05، أي لا يتم الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين .

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.69 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.507 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنه من الضروري الإفصاح عن البنود العادية والبنود غير العادية كل على حدى في القوائم المالية.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.43 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 2.166 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.037 وهي أقل من 0.05، أي تقوم المؤسسات بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود مؤسسات تابعة خاضعة لسيطرتها.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.26 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.4 [وقيمة t المحسوبة تساوي 1.200 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.239 وهي أكبر من 0.05، أي لا تفصح المؤسسات عن معلومات بخصوص طرق حساب اهتلاك الأصول.

الفقرة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.77 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.784 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن المؤسسات تحرص على أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم والتقييم من قبل المستخدمين.

الفقرة رقم 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.66 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.784 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن المؤسسات تستخدم الملاحق عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 08: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.66 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.422 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن المؤسسات تستخدم الملاحظات والهوامش للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 09: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.80 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.501 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي

0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن المؤسسات تستخدم المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 10: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.26 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[وقيمة t المحسوبة تساوي 11.316 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن المؤسسات تستخدم القوائم المالية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 11: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.40 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 2.353 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.025 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن المؤسسات تستخدم تقرير رئيس مجلس الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 12: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.66 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.389 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن المؤسسات تستخدم تقرير المراجع الخارجي عند الّإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفقرة رقم 13: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.03 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.4 [وقيمة t المحسوبة تساوي 0.141 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.889 وهي أكبر من 0.05، أي لا تفصح المؤسسات عن جميع الإلتزامات المحتملة والأحداث اللاحقة.

الفقرة رقم 14: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.14 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.4 [وقيمة t المحسوبة تساوي 0.709 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.483 وهي أكبر من 0.05، أي لا تفصح المؤسسات عن الأطراف والصفقات العامة ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمؤسسة

الفقرة رقم 15: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 2.91 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.4 [وقيمة t المحسوبة تساوي 0.415- وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.681 وهي أكبر من 0.05، أي لا تفصح المؤسسات عن الشكوك حول استمرارية المؤسسة.

الفقرة رقم 16: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.63 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.421 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن المؤسسات تفصح عن تعديل الأخطاء وطرق معالجتها والتغيرات المحاسبية.

الفقرة رقم 17: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.69 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.585 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن المؤسسات تبرز بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي قامت بإستخدامها.

الفقرة رقم 18: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.74 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.530 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة والموثوقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل مستخدميها.

الفقرة رقم 19: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.60 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 2.859 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.007 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة لمختلف الفئات المستفيدة منها.

1- 2 - تحليل فقرات المحور الثاني: مدى رشادة القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض.

أ- تحليل فقرات الفرع الأول: قرار الاستثمار

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الأول من المحور الثاني من الاستبانة:

الجدول (18-3) : تحليل فقرات الفرع الأول من المحور الثاني (قرار الاستثمار)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	قرار الاستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسة	4.29	0.860	8.845	0.000
02	يبنى قرار الاستثمار على أساس المخاطر المحتملة	3.74	1.010	4.351	0.000
03	تستخدم الأموال في قرار الاستثمار لاقتناء مختلف الأصول	3.71	0.957	4.415	0.000

04	لايتخد قرار الاستثمار بناء على أساس العائد المتوقع فقط	3.57	0.948	3.565	0.001
05	من أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار قيمة التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة	3.34	0.968	2.095	0.044
06	قرار الاستثمار هدفه توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات	3.74	1.039	4.231	0.000
07	يتم تقييم الاستثمارات وفق معايير تقنية	3.37	1.330	1.652	0.108

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.29 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.845 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن قرار الإستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.74 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.351 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، أي يبنى قرار الإستثمار على أساس المخاطر المحتملة.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي3.71 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.415 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، أي تستخدم الأموال في قرار الاستثمار لاقتناء مختلف الأصول.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.577 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.565 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001وهي أقل من 0.05، أي لايتخد قرار الإستثمار بناءا على أساس العائد المتوقع فقط.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3. 34 وهي تنتمي إلى المجال [2.6- 3.4[وقيمة t المحسوبة تساوي 2.095 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 4.044وهي أقل من 0.05، أي قيمة التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة من أهم العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار .

الفقرة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.231 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000

وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن قرار الاستثمار هدفه توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات.

الفقرة رقم 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.37 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 1.652 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.108 وهي أكبر من 0.05، مما يدل على أنه لا يتم تقييم الاستثمارات وفق معايير تقنية.

ب- تحليل فقرات الفرع الثاني: قرار التمويل

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثاني من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول (19-3) : تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الثاني: (قرار االتمويل)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يعتبر قرار التمويل كيفية الحصول على الأموال بالشكل الأمثل.	4.00	1.029	5.749	0.000
02	يتأثر قرار التمويل بتكلفة الاقتراض	3.34	1.305	1.555	0.129
03	يبنى قرار التمويل على المردودية الاقتصادية	3.40	1.090	2.171	0.037
04	يتم اتخاذ القرار حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.	3.40	1.117	2.119	0.041

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.749 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن يعتبر قرار التمويل كيفية الحصول على الأموال بالشكل الأمثل.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.43 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.4[وقيمة t المحسوبة تساوي 1.555 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.129. وهي أكبر من 0.05، أي لا يتأثر قرار التمويل بتكلفة الاقتراض.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.40 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 2.171 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0333، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.037 وهي أقل من 0.05، أي يبنى قرار التمويل على المردودية الاقتصادية.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.40 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 2.119 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0333، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.041 وهي أقل من 0.05، أي يتم إتخاذ القرار حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل.

ج- تحليل فقرات الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثالث من المحور الثاني.

الجدول (20-3): تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الثاني: (قرار توزيع الأرباح)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	القيمة الإحتمالية
01	يقوم قرار توزيع الأرباح على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة	3.69	.993	4.084	0.000
02	يؤثر قرار توزيع الأرباح على اتجاهات المستثمرين مستقبلا	3.71	1.178	3.589	0.001
03	تؤثر السيولة المتاحة في اتخاذ قرار توزيع الارباح	3.71	0.957	4.415	0.000
04	وجود الفرص الاستثمارية يؤثر على قرار توزيع الارباح	3.57	1.008	3.353	0.002
05	يسعى قرار توزيع الأرباح إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي للمؤسسة	3.46	0.780	3.467	0.001
06	تبنى سياسة توزيع الأرباح على توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم	3.49	0.951	3.022	0.005

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.69 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.084 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322 ، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن قرار توزيع الأرباح يقوم على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.71 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.589 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، أي يؤثر قرار توزيع الأرباح على اتجاهات المستثمرين مستقبلا.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.71 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.415 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، أي تؤثر السيولة المتاحة في اتخاذ قرار توزيع الارباح.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.57 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.353 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي0.002 وهي أقل من 0.05، أي وجود الفرص الاستثمارية يؤثر على قرار توزيع الارباح.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3 .46 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.467 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05، أي أن قرار توزيع الأرباح يسعى إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي للمؤسسة.

الفقرة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.49 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.022 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.005 وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن سياسة توزيع الأرباح تبنى على توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم.

2- اختبار فرضيات الدراسة:

نقوم بإختبار الفرضيات باستعمال اختبار T للعينة الواحدة (T_test) (**أنظر الملحق02**)، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

❖ إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية **(H_1)** وبالتالي الفرضية البديلة **(H_0)** مرفوضة.

❖ إذا كانت t المحسوبة أصغر من t الجدولية نرفض الفرضية **(H_1)** ونقبل الفرضية البديلة **(H_0)**.

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبارT للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H1).

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبارT للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية **(H_1)**.

- **اختبار الفرضية الأولى: القوائم المالية المعدة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل متوفرة على الإفصاح المحاسبي.**

❖ **H_0:** لا تتوفر القوائم المالية المعدة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل على الإفصاح المحاسبي.

❖ **H_1:** تتوفر القوائم المالية المعدة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل على الإفصاح المحاسبي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول (21-3): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H1	7.086	2.0322	0.000	مقبول
درجة المعنوية المعتمدة:α= 0.05			DF=N-1=34	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 7.086 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أنه:" القوائم المالية المعدة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل متوفرة على الإفصاح المحاسبي".

- **اختبار الفرضية الثانية: القرارات المالية المتخذة بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل تتميز بالرشادة**

H_0:لا تتميز القرارات المالية المتخذة بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

H_1: تتميز القرارات المالية المتخذة بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول (22-3) : نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H1	6.086	2.0322	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: α= 0.05				DF=N-1=34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 6.086 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أنه:" تتميز القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة".

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الأولى: قرارات الإستثمار المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تتميز بالرشادة.**

H_0: تتميز قرارات الإستثمار المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

H_1: لا تتميز قرارات الإستثمار المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول (23-3): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H1	7. 043	2.0322	0.000	مقبول
درجة المعنوية المعتمدة: α= 0.05				DF=N-1=34

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 043 .7 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أنه:" تتميز قرارات الإستثمار المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة ".

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثانية : قرارات التمويل المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تتميز بالرشادة.**

H_0: تتميز قرارات التمويل المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

H_1: لا تتميز قرارات التمويل المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول (24-3): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	4 .564	2.0322	0.000	مقبول
درجة المعنوية المعتمدة: α= 0.05			DF=N-1=34	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 564. 4وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أنه:" تتميز قرارات التمويل المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة ".

✓ **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : قرارات توزيع الأرباح المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تتميز بالرشادة**

H_0: تتميز قرارات توزيع الأرباح المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

H_1: لا تتميز قرارات توزيع الأرباح المتخذة على مستوى المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول (25-3) : نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	6.007	2.0322	0.000	مقبول
درجة المعنوية المعتمدة: α= 0.05			DF=N-1=34	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 6.007 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0322، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أنه:" تتميز قرارات التمويل المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل بالرشادة ".

- **اختبار فرضية الأثر التي يتم اختبارها عن طريق نموذج الانحدار**

يتم في هذا الجزء اختبار الفرضيات التي تدرس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والتي يتم اختبارها عن طريق نموذج الانحدار الخطي البسيط.

من المعروف إحصائيا أن الطرق المعلمية تستلزم توفر بعض الشروط لدى قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضية الدراسة يجب إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: من أجل التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار كولمجروف_سمرنوف، تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار الفرضيات، وتشترط الاختبارات المعلمية أن يكون توزيع البيانات معلميا، من خلال برنامج SPSS يمكن إجراء هذا الاختبار كما يتضح في الجدول التالي:

الجدول (26-3): اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة (k.s)

المحاور	قيمة Z	القيمة الإحتمالية
جميع المحاور	0 .143	0.066

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات الـ SPSS.

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

H_0: البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

H_1: البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

يتضح من الجدول ،أعلاه أن مستوى المعنوية لكل المحاور أكبر من 0.05، وبذلك يتم قبول الفرضية **H_1**، وبالتالي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

2- اختبار الملائمة وخطية العلاقات: بعد التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام أسلوب التباين ANOVA للتحقق من خطية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أي هناك علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل تفسرها معادلة الانحدار جيدا، ومن خلال برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية والخاصة بالعلاقات التي تعكس اختبار فرضيات الدراسة.

الجدول (27-3) : نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى المعنوية
مدى رشادة القرارت المالية في المؤسسات الاقتصادية	مدى توفر الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية	الإنحدار SSR	2.084	1	2.084	8.958	0.005
		البواقي SSE	7.546	33	0.229		
		الكلي SST	9.594	9.594			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

H_0 :خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.

H_1: خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

يقدم الجدول هذا اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة، وتبعا لكون مستوى الدلالة لقيمة F أقل من 0.05 ويدل ذلك على كون مستوى معنوية الاختبار F أقل من مستوى دلالة الفرضية

الصفرية 0.05 في كل العلاقات، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة "، وهذا يظهر خطية النماذج وكون خط الانحدار يلائم البيانات، وبالتالي نموذج الانحدار معنوي. وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق وهذا يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

3- اختبار فرضية الأثر: بعد التأكد من إمكانية تطبيق الإختبارات المعلمية وأسلوب الإنحدار، سيتم اختبار فرضية الأثر كما يلي:

تنص الفرضية الرئيسية على أنه:<< هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 للإفصاح المحاسبي على القرارات المالية المتخذة بالمؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل >>. وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارت المالية بالمؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل، ويمكن كتابة هذه الفرضية على الشكل التالي:

H_0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عند مستوى معنوية 0.05 على اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل .

H_1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عند مستوى معنوية 0.05 على اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل .

وقد كانت أهم نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي)، والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول الآتي:

الجدول (28-3): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية

معامل الارتباط r	0.462				
معامل التحديد R2	0.213				
قيمة (F): 8.958	مستوى المعنوية: 0.005			عند α = 0.05	
المتغير	**معاملات غير موحدة**		**معاملات موحدة**	**قيمة(t)**	**معنوية(t)**
	b	**SEb**	**بيتا(B)**		
الثابت(CONSTANT)	1.741	0.633		2.750	0.010
الإفصاح المحاسبي	0.528	0.177	0.462	2.993	0.005

التابع: اتخاذ القرارت المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات SPSS.

يظهر من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.213، وهو يشير إلى مساهة المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي) في تفسير سلوك المتغير التابع (اتخاذ القرارت المالية) بنسبة 78.7%، وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 21.3% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير الإفصاح المحاسبي، وبلغ معامل الارتباط r القيمة 0.462، مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، كما تشير قيمة F التي ظهرت معنوية بنسبة ثقة 95 % إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين.

في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل معامل المتغير المستقل0.528، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.005 وهو أقل من 0.05 مما يشير معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 1.741 بمستوى معنوية 0.010 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي ومما سبق من التحليل لنتائج الإختبار التي يعرضها الجدول يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على:

<<يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل >>.

المطلب الرابع: أثر السمات الشخصية لعينة الدراسة

تم استخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي **One Way Analysis of ANOVA** **(أنظر الملحق 02)** لإختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول " أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرارات المالية " تعزى إلى العوامل الديموغرافية عند مستوى دلالة 0.05 =α.

1- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس:

الجدول (29-3): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الجنس

العنوان	الجنس	التكرار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
جميع المحاور	أنثى	19	3.111	0.44531	0.10	0.922
	ذكر	16	3.5573	0 .40994		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الجنس، حيث

نلاحظ أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.733 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة ترجع لمتغير الجنس عند مستوى دلالة .0.05

2- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الوظيفة:

الجدول (30-3): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الوظيفة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الإحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.780	3	0.013	1.512	0.231
	بين المجموعات	5.335	31	1.172		
	المجموع	6 .115	35	/		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الوظيفة، حيث نلاحظ أن القيمة الإحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.231 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة.

3- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:

الجدول (31-3): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الإحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.441	4	0 .110	0.583	0.677
	بين المجموعات	5.674	30	0.189		
	المجموع	6.115	34	/		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يوضح الجدول نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، حيث يتبين من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.677 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني أن المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة لا يشكل فروق ذات دلالة إحصائية حول في أراء أفراد العينة.

4- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الخبرة:

يوضح الجدول نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الخبرة:

الجدول (32-3): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الخبرة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الإحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.098	2	0.049	0.260	0.733
	بين المجموعات	6.018	32	0.188		
	المجموع	6.115	34	/		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0.733 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يرجع لمتغير الخبرة عند مستوى دلالة 0.05.

5- اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر:

يوضح الجدول نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر:

الجدول (33-3): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الإحتمالية
جميع المحاور	داخل المجموعات	0.480	3	0.160	0.879	0.463
	بين المجموعات	5.636	31	0.82		
	المجموع	6.115	34	/		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0.463 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

خـــلاصـــة

بعد جمع المعلومات وتبويبها وتحليلها وفق متطلبات الدراسة بمساعدة البرامج الإحصائية تم التوصل لتحديد تأثير الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات.

كما تم التوصل للإجابة على الفرضيات التي تعتبر كأداة للتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية أو عدمها وذلك من أجل مطابقة النتائج مع ما هو موضح في الجانب النظري.

وسيتم التطرق في الخاتمة العامة إلى أهم نتائج الدراسة، والتي من أهمها ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل.

خـــاتمـــة

يعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين المؤسسات الاقتصادية والعالم الخارجي حيث أنه يركز على موضوع توصيل المعلومات بشكل صحيح، ملائم، دون تضليل وفي الوقت المناسب سواء كانت هذه المعلومات كمية أو وصفية، وهذا من أجل التعبير بوضوح وبشكل عادل عن الوضعية المالية للمؤسسة.

لدى يتوجب على المؤسسات الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب توفرها في القوائم المالية وتحديد مستخدمي هذه المعلومات، أغراض استخدامها، إضافة إلى تحديد أساليب الإفصاح و طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها، كما يجب على المؤسسات الإفصاح عن جميع السياسات المحاسبية التي قامت باستخدامها لتفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية ووصف لمختلف الصفقات التي قامت بها، كما يجب عليها الإفصاح عن المعلومات حول استمرارية المؤسسة .

إن عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ليست عملية عشوائية بل توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر عليها كنوعية المستخدمين و طبيعة احتياجاتهم، وصعوبة الإحاطة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي هذه المعلومات .

ومن أجل الوصول إلى إفصاح عام يخدم عملية توصيل و عرض المعلومات للمستخدمين بطريقة مفهومة و أسلوب ملائم، قامت الجزائر بإصدار النظام المحاسبي المالي وتكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية خاصة من حيث الإطار المفاهيمي، المبادئ المحاسبية، القواعد المحاسبية للتسجيل والتقييم، أما فيما يخص جانب الإفصاح المحاسبي في النظام الحاسبي المالي فقد كان التركيز فيه بالدرجة الأولى على القوائم المالية الأساسية والمتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق التي تعكس المعلومات الموجودة في القوائم المالية أو غير الموجودة و التي تعتبر ضرورية ومكملة للإفصاح، وهذا من أجل العمل على تلبية حاجات مختلف المستخدمين في مجال الإفصاح المحاسبي قصد زيادة الثقة في الوضعية المالية للمؤسسات واتخاذ قرارات الإستثمار و التمويل وقرارات توزيع الأرباح بشكل صحيح.

1- نتائج الدراسة:

في إطار الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

1-1- النتائج النظرية:

في إطار الدراسة النظرية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- الإفصاح المحاسبي هو تقديم المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة منه بشكل مضمون وصحيح لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الصحيحة؛

- تتمثل الجوانب الأساسية للنظام المحاسبي المالي في الإطار التصوري، المبادئ و الفروض المحاسبية؛

- القوائم المالية و الملاحق هي الوسائل الأساسية للنظام المحاسبي المالي لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف الخارجية،

- يساهم الإفصاح الجيد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفر الخصائص النوعية و المتمثلة في القابلية للفهم، الملائمة، المصداقية و القابلية للمقارنة؛

- يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات المستخدمين في صلب القوائم المالية، أما المعلومات الأخرى فيتم الإفصاح عنها في الملاحق.

1-2- النتائج التطبيقية

في ضوء الدراسة التي أجريت بالمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تم التوصل إلى النتائج التالية:

❖ القوائم المالية المعدة في المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل متوفرة على الإفصاح المحاسبي من خلال:

- الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي؛

- يتم الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية بالقدر الكافي وبدون استثناء لجميع المستخدمين؛

– تنشر المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل قوائم مالية مجمعة في حالة وجود مؤسسات تابعة خاضعة لسيطرتها؛

– هناك حرص من قبل المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل على أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم و التقييم من قبل مستخدميها؛

– الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات تتميز بالملائمة، المصداقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة لمختلف الفئات المستفيدة منها.

– القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل تتميز بالرشادة من خلال:

– القرارات الاستثمارية تعد أهم القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل.

– قرارات الاستثمار هدفها توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات.

– يتم اتخاذ قرار التمويل في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل بناء على المردودية الاقتصادية.

– تؤثر السيولة المتاحة في المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل في اتخاذ قرار توزيع الأرباح.

– يقوم قرار توزيع الأرباح على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة.

يؤثر الإفصاح المحاسبي على القرارات المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل.

2– الإقتراحات:

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

– الاهتمام بربط الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي بتحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال التركيز على المبادئ و السياسات المحاسبية؛

– العمل على تطوير مواصفات وخصائص جودة المعلومات المحاسبية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب؛

الأخذ بعين الاعتبار التكلفة والمنفعة المحصل عليها من وراء الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛

– تشكيل لجان مهنية متخصصة في دراسة ومتابعة القوانين الخاصة بمتطلبات الإفصاح والعمل على تطويرها بما يلائم المؤسسات وإلزامها بهذه المتطلبات؛

– تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات رشيدة؛ –

– عقد دورات تدريبية للمحاسبين فيما يخص النظام المحاسبي المالي بصفة عامة والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي بصفة خاصة وذلك لرفع كفاءتهم وتأهليهم العلمي بما يعود على المؤسسات بالنفع والفائدة؛

– إرسال بعثات لحضور مؤتمرات وندوات علمية محلية وعالمية للوصول إلى أحدث المناهج في المحاسبة؛

3– آفاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرارات، وفي هذا الصدد يمكن اقتراح مواضيع ذات الصلة بالموضوع :

- دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية.
- أثر حوكمة الشركات على الإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.
- دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها.

قائمة المراجع

قائمـة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

1- أحمد ماهر، **الإدارة المبادئ والمهارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

2- آل شبيب دريد كامل، **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج، الأردن، 2009.

3- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (دروس وتطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

4- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

5- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

6- جمال الدين لعويسات، **إدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومه، الجزائر، 2003.

7- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير المحاسبية الدولية**، شركة مطابع الخط، الأردن،1999.

8- حداد فايز سليم، **الإدارة المالية**، الطبعة الثالثة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

9- حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع،، عمان، 2008.

10- حسين حريم، **مبادئ الإدارة الحديثة**، دار حامد، الأردن، 2009.

11- حماد طارق عبد العال، **التقارير المالية (أسس الإعداد والتحليل)**، جامعة عين الشمس، مصر، 2000.

12- الحناوي محمد صالح وآخرون، **الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004.

13- الدون هندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، 2008.

14- سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، باتنة، الجزائر، 2009.

15- سهيل عبيدات، **إدارة الوقت**، عالم الكتب الحديث، الأردن،2007.

16- سيد عطاء الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

17- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
18- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
19- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلال للطباعة والنشر، الكويت، 1990.

20- عبد الرحيم محمد إبراهيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
21- عدمان مريزق، **تسيير الانتاج والعمليات**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع،، الجزائر، 2013
22- العلي أسعد حميدة، **الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
23- فاتن عوض الغزو، **القيادة والإشراف الإداري**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
24- كمال الدين مصطفى الدمراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2007.
25- لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية**، دار متيجة للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.
26- المجمع العربي للمحاميين القانوني، **المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية**، المطابع المركزية، عمان، الأردن، 2003.
27- محمد السيد ناغي، **نظرية المحاسبة**، المكتبة العصرية، مصر، 2001.
28- محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الأوراق الزرقاء، الجزائر.
29- محمد رسلان الشيوجي، **الإدارة علم وتطبيق**، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان، 2000.
30- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1994.
31- محمد علي إبراهيم العامري، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
32- محمد قاسم حصاونة، **أساسيات الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار الفكر، الأردن، 2011.
33- مركز الخبرة المهنية للإدارة، **المناهج التدريب المتكامل(اتخاذ القرارات المالية للإدارة العليا)**، الطبعة الثالثة، مصر، 2004.

34- معين محمود العياصرة، مروان محمد بني أحمد، **القيادة والرقابة والاتصال الإداري**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

35- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

36- مؤيد عبد الرحمن الدوري، محمد أديب أبو زيناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

37- مؤيد فضل، **تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة**، الطبعة الأولى، دار الوراق، الأردن، 2009.

2/ المذكرات:

38- ماجد إسماعيل أبو حمام، **أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح وجودة التقارير المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة غزة الاسلامية، 2009.

39- بن الضب علي، **دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة في البورصة**، رسالة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009.

40- سمية دربال، **سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

41- حميدة فوغالية، **دور الإفصاح المحاسبي من خلال قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بسكرة، الجزائر،2012.

42- عبد المنعم عطا الغلول، **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في شركات المساهمة العامة في قطاع غزة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،2009.

43- تاموم حورية، **إعداد وعرض عناصر الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012.

44- مراد محصول، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره على تفعيل الإفصاح المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، الجزائر، 2014.

45- بالعيد محمد كامل، **دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

3/ الملتقيات:

46- ابراهيم بورنان الطاهر مخلوف، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحابة ومعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 2009.

47- أحمد مخلوف، **دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي المالي وإيجاد لغة مشتركة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، أيام 12-15 /2009/10.

48- أوسرير منور، مجبر محمد، **دراسة تفسيرية لعناصر حساب النتائج**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي واليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، الجزائر، أيام15،14،13 2009/10.

49- زوينة بن افرج، **القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول معايير المحاسبية الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (متطلبات التوافق والتطبيق)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي 25 و26 /05/ 2010.

50- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكييف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، يومي 13 و01/14/ 2013.

51- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06/ 2013/05.

52- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، **مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 13 و2011/12/14.

53- نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، **جدول تدفقات الخزينة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد حلب، الجزائر، أيام 13-14-15 /10/ 2009.

4/ المجلات:

54- نزار عبد الحميد البارودي، **مستلزمات الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في المنظمات العربية، رؤية مستقبلية**، مجلة المنصورة، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة المنصورة، العواق 2000.

55- حسين علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2003.

5/المراسيم والقوانين:

56-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007م.

57-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 20 جمادى الأولى 1489 هـ الموافق ل 26 ماي .2008

58- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009.

59- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، تعليمة رقم 02، مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 م تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

60- إلياس بوجعادة، مليكة زعيب، **دراسة أسس صناعة القرار بالمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، متوفرة على الموقع:

http:// iefpedia.com/ arab / wp-content/uploads/ 2010/03/pdf

61- مجدي أحمد الجعبري، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير الدولية**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ص8، متوفرة على الموقع:

www.ao -academy.org.

62- ناصر دادي عدون، **دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، متوفرة على:

www.kanatakji.com/fiqh/files/manage/917.doc

الملاحق

الملحق (01)

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

السنة: ثانية ماستر

محاسبة وإدارة مالية

استبانة البحث

السادة : المسيرون في المؤسسات الاقتصادية

تحية طيبة وبعد...

الاستبيان الذي بين أيديكم هو أحد أدوات الدراسة للحصول على شهادة الماستر في المحاسبة والإدارة المالية بعنوان : الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي و أثره على إتخاذ القرارات.

أرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، حيث أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم مع العلم أنه يتم التعامل مع هذه المعلومات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط .

شكرا على تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والإحترام .

الطلبة : سارة بوريدان.

نادية عريس .

القسم الأول: معلومات عامة

1. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2. الوظيفية:

☐ مدير ☐ محاسب ☐ رئيس مصلحة ☐ وظيفة أخرى

3. المؤهل العلمي:

☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادات مهنية

4. الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

5. العمر:

☐ أقل من 35 سنة ☐ من 35 إلى 40 سنة

☐ من 40 إلى 45 سنة ☐ أكبر من 45 سنة

القسم الثاني: أسئلة الاستبيان

المحور الأول: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية أفضل نوع للإفصاح المحاسبي					
2-يتم الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية بالقدر الكافي و بدون استثناء لجميع المستخدمين					
3- من الضروري الإفصاح عن البنود العادية و البنود غير العادية كل على حدى في القوائم المالية					
4- تقوم المؤسسة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود مؤسسات تابعة خاضعة لسيطرتها					
5-تفصح المؤسسة عن معلومات بخصوص طرق حساب اهتلاك الأصول					
6- تحرص إدارة المؤسسة على أن تكون القوائم المالية قابلة للفهم و التقييم من قبل المستخدمين					
7- تستخدم المؤسسة الملاحق عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية					
8- تستخدم المؤسسة الملاحظات و الهوامش للإفصاح عن المعلومات المحاسبية					
9-تستخدم المؤسسة المصطلحات الواضحة و المتعارف عليها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية					

10. تستخدم المؤسسة القوائم المالية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية					
11-تستخدم المؤسسة تقرير رئيس مجلس الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية					
12- تستخدم المؤسسة تقرير المراجع الخارجي عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية					
13- تفصح المؤسسة عن جميع الالتزامات المحتملة و الأحداث اللاحقة					
14- تفصح المؤسسة عن الأطراف و الصفقات العامة ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمؤسسة					
15- تفصح المؤسسة عن الشكوك حول استمرارية المؤسسة.					
16- تفصح المؤسسة عن تعديل الأخطاء و طرق معالجتها و التغيرات المحاسبية					
17- تبرز المؤسسة بوضوح جميع السياسات المحاسبية التي قامت باستخدامها					
18- تطبيق النظام المحاسبي المالي يضمن الملائمة و الموثوقية و قابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل مستخدميها					
19- الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة لمختلف الفئات المستفيدة منها					

المحور الثاني: القرارات المالية

الفرع الأول: قرار الاستثمار					
01- قرار الاستثمار هو أهم قرار مالي في المؤسسة					
02-يبنى قرار الاستثمار على أساس المخاطر المحتملة					
03- تستخدم الأموال في قرار الاستثمار لاقتناء مختلف الأصول					
04- لايتخد قرار الاستثمار بناء على أساس العائد المتوقع فقط.					
05- من أهم العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار قيمة التدفقات النقدية الخارجة في بداية المدة					
06- قرار الاستثمار هدفه توفير السيولة والمحافظة على قيمة الموجودات					
07- يتم تقييم الاستثمارات وفق معايير تقنية					
الفرع الثاني: قرار التمويل					
01- يعتبر قرار التمويل كيفية الحصول على الأموال بالشكل الأمثل					
02- يتأثر قرار التمويل بتكلفة الاقتراض					
03- يبنى قرار التمويل على المردودية الاقتصادية					
04- يتم اتخاذ القرار حول مصدر التمويل المناسب بشكل يسمح بتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل					
الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح					
01- يقوم قرار توزيع الأرباح على أساس السياسة المتبعة من طرف مجلس الإدارة					

02- يؤثر قرار توزيع الأرباح على اتجاهات المستثمرين مستقبلا					
03- تؤثر السيولة المتاحة في اتخاذ قرار توزيع الارباح					
04- وجود الفرص الاستثمارية يؤثر على قرار توزيع الارباح					
05- يسعى قرار توزيع الأرباح إلى إحداث التوازن بين كل من التوزيعات الحالية والنمو المستقبلي للمؤسسة					
06- تبنى سياسة توزيع الأرباح على توفير التمويل الكافي وتعظيم ثروة حملة الأسهم					

الملحق رقم (02)

النتائج بعد استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

1- دراسة الصدق من خلال معامل الارتباط

معامل الارتباط للمحور الأول

Corrélations

		A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12	A13	A14	A15	A16	A17	A18	A19	totalA
A1	Corrélation de Pearson	1	,098	,445**	,098	-,090	,141	-,250	,226	-,299	,130	,114	-,079	,071	,168	,094	,053	,101	,459**	,207	,330
	Sig. (bilatérale)		,577	,007	,577	,607	,419	,147	,191	,081	,455	,516	,651	,683	,335	,593	,764	,564	,006	,232	,053
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A2	Corrélation de Pearson	,098	1	,358*	,432**	,231	,022	-,242	,134	-,005	,179	,235	,141	-,005	,478**	,180	,193	,174	,289	,133	,514**
	Sig. (bilatérale)	,577		,035	,010	,181	,901	,161	,441	,978	,304	,175	,419	,976	,004	,300	,268	,319	,093	,445	,002
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A3	Corrélation de Pearson	,445**	,358*	1	,355*	,047	-,014	,007	,294	-,224	,190	,435**	,097	,199	,372*	,242	,148	,362*	,267	,332	,601**
	Sig. (bilatérale)	,007	,035		,036	,788	,937	,967	,086	,196	,273	,009	,578	,251	,028	,161	,397	,033	,121	,052	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A4	Corrélation de Pearson	,098	,432**	,355*	1	,538**	,030	-,094	-,218	-,143	,235	,250	,096	-,156	,166	,006	-,056	-,117	,159	,202	,351*
	Sig. (bilatérale)	,577	,010	,036		,001	,866	,590	,208	,411	,174	,148	,583	,372	,341	,973	,749	,502	,363	,244	,038
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

A5	Corrélation de Pearson	-,090	,231	,047	,538**	1	-,228	-,043	-,386*	,018	,271	,032	,109	-,160	,014	-,137	-,014	-,290	-,106	-,082	,089
	Sig. (bilatérale)	,607	,181	,788	,001		,188	,805	,022	,920	,115	,854	,533	,360	,937	,432	,936	,091	,545	,639	,611
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A6	Corrélation de Pearson	,141	,022	-,014	,030	-,228	1	,171	,410*	,424*	-,035	,005	-,039	,166	,287	,165	-,044	,224	,252	,191	,413*
	Sig. (bilatérale)	,419	,901	,937	,866	,188		,326	,014	,011	,843	,978	,824	,341	,094	,344	,802	,195	,145	,271	,014
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A7	Corrélation de Pearson	-,250	-,242	,007	-,094	-,043	,171	1	,350*	,452**	,091	-,091	,156	,247	,041	,046	,093	,082	-,209	,097	,227
	Sig. (bilatérale)	,147	,161	,967	,590	,805	,326		,039	,006	,604	,603	,372	,153	,814	,792	,594	,641	,228	,580	,191
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A8	Corrélation de Pearson	,226	,134	,294	-,218	-,386*	,410*	,350*	1	,039	,122	,072	,188	,353*	,254	,169	,203	,394*	,310	,338*	,533**
	Sig. (bilatérale)	,191	,441	,086	,208	,022	,014	,039		,822	,487	,681	,278	,038	,140	,332	,241	,019	,070	,047	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A9	Corrélation de Pearson	-,299	-,005	-,224	-,143	,018	,424*	,452**	,039	1	-,306	-,145	,067	,331	,117	,147	,062	,119	-,063	,117	,241
	Sig. (bilatérale)	,081	,978	,196	,411	,920	,011	,006	,822		,073	,407	,702	,052	,502	,401	,725	,497	,720	,503	,163
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
A10	Corrélation de Pearson	,130	,179	,190	,235	,271	-,035	,091	,122	-,306	1	,062	,251	-,196	,102	-,192	,220	-,165	,227	-,087	,212

	Sig. (bilatérale)	,455	,304	,273	,174	,115	,843	,604	,487	,073		,722	,145	,259	,560	,270	,204	,344	,190	,621	,221
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	,114	,235	,435**	,250	,032	,005	-,091	,072	-,145	,062	1	,076	,210	,172	,101	-,048	,243	,343*	,297	,417*
A11	Sig. (bilatérale)	,516	,175	,009	,148	,854	,978	,603	,681	,407	,722		,666	,227	,324	,566	,782	,160	,044	,083	,013
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	-,079	,141	,097	,096	,109	-,039	,156	,188	,067	,251	,076	1	,166	,221	-,134	,388*	,005	,042	,201	,360*
A12	Sig. (bilatérale)	,651	,419	,578	,583	,533	,824	,372	,278	,702	,145	,666		,340	,201	,443	,021	,975	,812	,246	,034
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	,071	-,005	,199	-,156	-,160	,166	,247	,353*	,331	-,196	,210	,166	1	,203	,583**	,279	,440**	-,113	,107	,484**
A13	Sig. (bilatérale)	,683	,976	,251	,372	,360	,341	,153	,038	,052	,259	,227	,340		,243	,000	,105	,008	,518	,542	,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	,168	,478**	,372*	,166	,014	,287	,041	,254	,117	,102	,172	,221	,203	1	,473**	,337*	,209	,164	,417*	,669**
A14	Sig. (bilatérale)	,335	,004	,028	,341	,937	,094	,814	,140	,502	,560	,324	,201	,243		,004	,048	,229	,346	,013	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	,094	,180	,242	,006	-,137	,165	,046	,169	,147	-,192	,101	-,134	,583**	,473**	1	,130	,405*	-,112	,326	,468**
A15	Sig. (bilatérale)	,593	,300	,161	,973	,432	,344	,792	,332	,401	,270	,566	,443	,000	,004		,455	,016	,523	,056	,005
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

	Corrélation de Pearson	,053	,193	,148	-,056	-,014	-,044	,093	,203	,062	,220	-,048	,388*	,279	,337*	,130	1	,548**	,036	-,092	,421*
A16	Sig. (bilatérale)	,764	,268	,397	,749	,936	,802	,594	,241	,725	,204	,782	,021	,105	,048	,455		,001	,837	,601	,012
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	,101	,174	,362*	-,117	-,290	,224	,082	,394*	,119	-,165	,243	,005	,440**	,209	,405*	,548**	1	,275	,201	,543**
A17	Sig. (bilatérale)	,564	,319	,033	,502	,091	,195	,641	,019	,497	,344	,160	,975	,008	,229	,016	,001		,110	,247	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	,459**	,289	,267	,159	-,106	,252	-,209	,310	-,063	,227	,343*	,042	-,113	,164	-,112	,036	,275	1	,350*	,450**
A18	Sig. (bilatérale)	,006	,093	,121	,363	,545	,145	,228	,070	,720	,190	,044	,812	,518	,346	,523	,837	,110		,039	,007
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	,207	,133	,332	,202	-,082	,191	,097	,338*	,117	-,087	,297	,201	,107	,417*	,326	-,092	,201	,350*	1	,558**
A19	Sig. (bilatérale)	,232	,445	,052	,244	,639	,271	,580	,047	,503	,621	,083	,246	,542	,013	,056	,601	,247	,039		,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35
	Corrélation de Pearson	,330	,514**	,601**	,351*	,089	,413*	,227	,533**	,241	,212	,417*	,360*	,484**	,669**	,468**	,421*	,543**	,450**	,558**	1
totalA	Sig. (bilatérale)	,053	,002	,000	,038	,611	,014	,191	,001	,163	,221	,013	,034	,003	,000	,005	,012	,001	,007	,000	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35	35

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط للفرع الأول للمحور الثاني

Corrélations

		B11	B12	B13	B14	B15	B16	B17	totalB1
B11	Corrélation de Pearson	1	,527**	-,041	,155	,091	,183	,136	,489**
	Sig. (bilatérale)		,001	,816	,375	,604	,291	,436	,003
	N	35	35	35	35	35	35	35	35
B12	Corrélation de Pearson	,527**	1	,135	,189	,003	,356*	,183	,595**
	Sig. (bilatérale)	,001		,440	,278	,988	,036	,294	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35
B13	Corrélation de Pearson	-,041	,135	1	,185	,267	-,076	,040	,366*
	Sig. (bilatérale)	,816	,440		,287	,120	,664	,821	,031
	N	35	35	35	35	35	35	35	35
B14	Corrélation de Pearson	,155	,189	,185	1	,389*	,452**	,200	,639**
	Sig. (bilatérale)	,375	,278	,287		,021	,006	,250	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35
B15	Corrélation de Pearson	,091	,003	,267	,389*	1	,295	,195	,559**
	Sig. (bilatérale)	,604	,988	,120	,021		,085	,262	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35
B16	Corrélation de Pearson	,183	,356*	-,076	,452**	,295	1	,348*	,664**
	Sig. (bilatérale)	,291	,036	,664	,006	,085		,041	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35
B17	Corrélation de Pearson	,136	,183	,040	,200	,195	,348*	1	,601**
	Sig. (bilatérale)	,436	,294	,821	,250	,262	,041		,000
	N	35	35	35	35	35	35	35	35
totalB1	Corrélation de Pearson	,489**	,595**	,366*	,639**	,559**	,664**	,601**	1
	Sig. (bilatérale)	,003	,000	,031	,000	,000	,000	,000	
	N	35	35	35	35	35	35	35	35

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الارتباط للفرع الثاني للمحور الثاني

Corrélations

		B21	B22	B23	B24	totalB2
B21	Corrélation de Pearson	1	-,088	-,052	,077	,340*
	Sig. (bilatérale)		,617	,765	,661	,046
	N	35	35	35	35	35
B22	Corrélation de Pearson	-,088	1	,294	,287	,668**
	Sig. (bilatérale)	,617		,087	,095	,000
	N	35	35	35	35	35
B23	Corrélation de Pearson	-,052	,294	1	,420*	,680**
	Sig. (bilatérale)	,765	,087		,012	,000
	N	35	35	35	35	35
B24	Corrélation de Pearson	,077	,287	,420*	1	,730**
	Sig. (bilatérale)	,661	,095	,012		,000
	N	35	35	35	35	35
totalB2	Corrélation de Pearson	,340*	,668**	,680**	,730**	1
	Sig. (bilatérale)	,046	,000	,000	,000	
	N	35	35	35	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الارتباط للفرع الثالث للمحور الثاني

Corrélations

		B31	B32	B33	B34	B35	B36	totalB3
B31	Corrélation de Pearson	1	,374*	,181	,390*	,191	,353*	,695**
	Sig. (bilatérale)		,027	,297	,021	,272	,037	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35
B32	Corrélation de Pearson	,374*	1	,265	,241	,307	,259	,708**
	Sig. (bilatérale)	,027		,124	,164	,073	,133	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35
B33	Corrélation de Pearson	,181	,265	1	,174	,101	,060	,493**
	Sig. (bilatérale)	,297	,124		,317	,563	,732	,003
	N	35	35	35	35	35	35	35
B34	Corrélation de Pearson	,390*	,241	,174	1	,144	,223	,608**
	Sig. (bilatérale)	,021	,164	,317		,408	,197	,000
	N	35	35	35	35	35	35	35
B35	Corrélation de Pearson	,191	,307	,101	,144	1	,287	,516**
	Sig. (bilatérale)	,272	,073	,563	,408		,095	,001
	N	35	35	35	35	35	35	35
B36	Corrélation de Pearson	,353*	,259	,060	,223	,287	1	,591**
	Sig. (bilatérale)	,037	,133	,732	,197	,095		,000
	N	35	35	35	35	35	35	35
totalB3	Corrélation de Pearson	,695**	,708**	,493**	,608**	,516**	,591**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,003	,000	,001	,000	
	N	35	35	35	35	35	35	35

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

2- دراسة الثبات من خلال معامل ألفا كرو نباخ

ألفا كرو نباخ للمحورين ألفا كرو نباخ للمحور الثاني ألفا كرو نباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,735	19

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,823	17

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,843	36

3- تحليل البيانات الشخصية

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	19	54,3	54,3	54,3
	أنثى	16	45,7	45,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	6	17,1	17,1	17,1
	محاسب	14	40,0	40,0	57,1
	رئيس مصلحة	6	17,1	17,1	74,3
	وظيفة أخرى	9	25,7	25,7	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

المؤهل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	13	37,1	37,1	37,1
	ماستر	9	25,7	25,7	62,9
	ماجيستير	6	17,1	17,1	80,0
	دكتوراء	1	2,9	2,9	82,9
	شهادات مهنية	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 من أقل سنوات	17	48,6	48,6	48,6
	10 إلى 5 من سنوات	12	34,3	34,3	82,9
	10 من أكثر سنوات	6	17,1	17,1	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

العمر

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	35 من أقل سنة	14	40,0	40,0	40,0
	إلى 35 من 40 سنة	12	34,3	34,3	74,3
	إلى 41من 45 سنة	5	14,3	14,3	88,6
	45 من أكبر سنة	4	11,4	11,4	100,0
	Total	35	100,0	100,0	

4- اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
totalGN	,143	35	,066	,971	35	,475

a. Correction de signification de Lilliefors

5- اختبار t لتحليل فقرات محوري الدراسة

قيمة t للمحور الأول

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A1	35	4,00	1,029	,174
A2	35	3,26	1,172	,198
A3	35	3,69	,900	,152
A4	35	3,43	1,170	,198

A5	35	3,26	1,268	,214
A6	35	3,77	1,215	,205
A7	35	3,66	1,027	,174
A8	35	3,66	1,136	,192
A9	35	3,80	1,052	,178
A10	35	4,26	,657	,111
A11	35	3,40	1,006	,170
A12	35	3,66	1,083	,183
A13	35	3,03	1,200	,203
A14	35	3,14	1,192	,201
A15	35	2,91	1,222	,206
A16	35	3,63	1,087	,184
A17	35	3,69	1,132	,191
A18	35	3,74	1,245	,210
A19	35	3,60	1,241	,210

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A1	5,749	34	,000	1,000	,65	1,35
A2	1,298	34	,203	,257	−,15	,66
A3	4,507	34	,000	,686	,38	,99
A4	2,166	34	,037	,429	,03	,83
A5	1,200	34	,239	,257	−,18	,69
A6	3,757	34	,001	,771	,35	1,19
A7	3,784	34	,001	,657	,30	1,01

A8	3,422	34	,002	,657	,27	1,05
A9	4,501	34	,000	,800	,44	1,16
A10	11,316	34	,000	1,257	1,03	1,48
A11	2,353	34	,025	,400	,05	,75
A12	3,589	34	,001	,657	,29	1,03
A13	,141	34	,889	,029	-,38	,44
A14	,709	34	,483	,143	-,27	,55
A15	-,415	34	,681	-,086	-,51	,33
A16	3,421	34	,002	,629	,26	1,00
A17	3,585	34	,001	,686	,30	1,07
A18	3,530	34	,001	,743	,32	1,17
A19	2,859	34	,007	,600	,17	1,03

قيمة t للفرع الأول من المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B11	35	4,29	,860	,145
B12	35	3,74	1,010	,171
B13	35	3,71	,957	,162
B14	35	3,57	,948	,160
B15	35	3,34	,968	,164
B16	35	3,74	1,039	,176
B17	35	3,37	1,330	,225

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B11	8,845	34	,000	1,286	,99	1,58
B12	4,351	34	,000	,743	,40	1,09
B13	4,415	34	,000	,714	,39	1,04
B14	3,565	34	,001	,571	,25	,90
B15	2,095	34	,044	,343	,01	,68
B16	4,231	34	,000	,743	,39	1,10
B17	1,652	34	,108	,371	−,09	,83

قيمة t للفرع الثاني من المحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B21	35	4,00	1,029	,174
B22	35	3,34	1,305	,221
B23	35	3,40	1,090	,184
B24	35	3,40	1,117	,189

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B21	5,749	34	,000	1,000	,65	1,35
B22	1,555	34	,129	,343	−,11	,79
B23	2,171	34	,037	,400	,03	,77
B24	2,119	34	,041	,400	,02	,78

قيمة t للفرع الثالث للمحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B31	35	3,69	,993	,168
B32	35	3,71	1,178	,199
B33	35	3,71	,957	,162
B34	35	3,57	1,008	,170
B35	35	3,46	,780	,132
B36	35	3,49	,951	,161

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B31	4,084	34	,000	,686	,34	1,03
B32	3,589	34	,001	,714	,31	1,12
B33	4,415	34	,000	,714	,39	1,04
B34	3,353	34	,002	,571	,23	,92
B35	3,467	34	,001	,457	,19	,73
B36	3,022	34	,005	,486	,16	,81

الملخص

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان " أثر الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرارات " ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة كل متغير على حدى في الجانب النظري وبدراسة ميدانية بالمؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل في الجانب التطبيقي. وقد تم استخدام الإستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية من خلال توزيعه على أفراد عينة الدراسة . وبعد عملية جمع البيانات الأولية تمت معالجتها ببرنامج الحزم الإحصائية المناسبة . و تحليل النتائج المتوصل إليها بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة . و توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية جيجل تلتزم بالإفصاح المحاسبي و تحرص على عرض قوائم مالية تخدم مصالح مستخدميها . و أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي يؤثر على اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي – النظام المحاسبي المالي – القوائم المالية – اتخاذ القرارات – المؤسسات الإقتصادية – ولاية جيجل.

Résumé de l’étude

Cette étude vise à montrer " l’effet de la divulgation de la comptabilité en conformité avec le système de comptabilité financière pour prendre des décisions ", pour atteindre cet objectif nous avons étude chaque variable séparément dans l’étude théorique et une étude de terrain sur les institutions économiques au niveau de la wilaya de Jijel dans le côté pratique , le questionnaire a été utilisé comme un outil pour recueillir des données primaires ont le distribuant aux personnes de l’échantillon de l’étude , et après l’achèvement du processus de collecte des données et les traitées avec le programme initial de la Statistique Package for Social Sciences , et l’analyse des résultat obtenus à l’aide de méthodes statistiques appropriées. Nous sommes arrivés dans cette étude que les institutions économiques au niveau de la wilaya de Jijel s’engagent à assurée la divulgation de la comptabilité et est désireux de utilisateurs, et que le divulgation de la comptabilité en conformité avec le système de comptabilité financier affecte la prise de décision.

Mots-clés : divulgation de la comptabilité , le système de comptabilité financière , - États financiers , la prise de décision, les institutions économiques - l'état de Jijel.